



PROVISIONAL

A/34/PV 29  
12 October 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الخميس ، ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، الساعة ٣.٠ / ١٠

( جمهورية تنزانيا المتحدة )

السيد سالم

: الرئيس

( كوستاريكا )

السيد أورتييز مارتين

: ثم

( نائب الرئيس )

— مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ] :

ألقيت الكلمات من :

السيد فرح ( جيبوتي )

السيد ساودي ماريا ( غينيا — بيساو )

السيد الحق ( بنغلاديش )

السيد توري ( غينيا )

— برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوعٍ إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72368/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٤٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد فرح ( جيوتي ) ( الكلمة بالفرنسية ) : السيد الرئيس ، اسمحوا لسي أن أعبر لكم عن تهنئتي الحارة باسم شعبي ، وحكومي ، وباسم رئيس الجمهورية سعادة الحاج حسن جوليديبتدون ، على انتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ويفضل صفاتكم الشخصية وخبرتكم الطويلة ، وحكمتكم فإني مقتنع بأنكم ستقومون بالمهام الصعبة التي أوكلت اليكم بنجاح تام . واننا بانتخابكم لهذا المنصب الهام فان الدول الموجودة هنا قد حبت شعبيكم بالاجماع وحيث بلدكم على الدور الهام الذي تقوم به على المسرح الافريقي والدولي تحت القيادة الحكيمة والمهمة لسعادة الرئيس جوليوس نيريري .

وانه يمكنني أن أؤكد لسعادتكم ، ان وفد بلادي سيؤيدكم ويتعاون معكم .

واود ان أعرب عن شكرنا واعجابنا بسلفكم سعادة السيد ليفانو من كولومبيا الذي أدار أعمال الدورة الثالثة والثلاثين بتفان وحكمة سياسية .

كذلك فاني سعيد أن أقدم للأمين العام الدكتور كورت فالدهايم تهنئتي على كفاءته العالية وتفانيه ، وعلى جهوده التي لا تكل من أجل الدفاع عن الأهداف والمقاصد الأساسية التي أنشئت من أجلها منظماتنا وهي دعم السلام والتفاهم بين الأمم .

ان وفد جيبوتي يسعده أيضا أن يقدم التهنئة الى دولة سانت لوسيا على استقلالها ويرحب بها بحرارة في اسرة الأمم المتحدة ويتمنى لها النجاح التام .

ان افريقيا منذ عدة ايام قد فقدت احد ابنائها الابرار ونحن نعبر عن حزننا العميق للوفاة المبكرة لشقيقنا الدكتور أغوستينو نيتو . ان امانته لشعبه في الكفاح من أجل الاستقلال ، وكفاحه المتواصل ضد الامبريالية وتحرير افريقيا وصفاته كرجل دولة ، كل هذا قد حاز ثقة واعجاب الشعوب خاصة شعوب افريقيا . واني أعبر عن تعازينا القلبية لاسرته وحكومته وشعبه .

ونحن ان نبدأ هذه السنة الرابعة والثلاثين ، فقد اجتمعنا مرة أخرى من أجل البحث عن حلول للمشاكل التي مازالت مطروحة على الضمير العالمي بجميع تعقيدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ان المجتمع الدولي لم يكن يمكنه أن يختار أفضل من الأمم المتحدة حيث تمتزج الجهود من أجل تحسين حالة الانسان وازدهاره .

اننا مدركون لمسؤولياتنا والقلق الذي يحاني منه العالم ، لذلك فان بلدي يؤيد المبادئ النبيلة السامية لميثاق الأمم المتحدة ، وهو في هذا الصدد مستعد للمساهمة بجهوده المتواصلة من أجل التقريب بين الأمم في عالم يقوم على السلام ، والعدل ، والتعاون المبني على الاحترام المتبادل ، وعلى احترام مبادئ التكافل والمساواة في الكرامة .

وفيما يتعلق بحركة عدم الانحياز فان بلادى منذ استقلالها قد اشتركت في الدفاع عن مبادئها وأهدافها . ان اعمال القمة السادسة لدول عدم الانحياز في هافانا قد أثبتت للعالم أن جميع الدول الاعضاء رغم اختلافها مصممة على الحفاظ على وحدتها . ونحن نؤيد تماما مبادئها من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

ان التزام حكومتي بتحقيق أهداف الوحدة الوطنية والمساواة والعدالة المدعومة برفيتنا في السير على طريق الحياد في علاقاتنا الخارجية هو حجر الزاوية في سياستنا ، ليس فقط من أجل الحفاظ على سيادتنا ووحدة وسلامة أراضينا واستقلالنا ، بل أيضا من أجل أن يكون هذا الاستقلال الذى انتزعناه بصعوبة منسجما مع روح التعاون والتفاهم الحقيقية مع جميع الدول .

ان جمهورية جيبوتي الفتية قد عقدت العزم على أن تبني اسس تنميتها الاقتصادية . ومنذ أن حصلنا على الاستقلال في حزيران /يونيه ١٩٧٧ فان بلدى قد واجه مصاعب اقتصادية ومالية عدة بما في ذلك تباطؤ في أنشطة الموانى والسكك الحديدية التي تمثل الدخل الرئيسى لبلادى . بالاضافة الى تلك المصاعب فقد تأثرنا بزيادة أسعار المواد الخام والسلع التامة الصنع .

ان الوضع الخاص بالتبادل قد بدأ يتدهور مما يزيد من عجز ميزاننا التجارى اذ أننا لا نصدر أى نوع من الانتاج ، ونستورد معظم احتياجاتنا ان لم يكن كلها . ان اعتماد اقتصادنا على البلاد الاجنبية بالاضافة الى زيادة اسعار النقل يؤدى الى وضع من الصعب ان نتحمله ، كما يؤدى الى وقف نمونا الاقتصادية . لا أود أن أطيل في هذه النقاط ، لكن بلدى يود أن يدرج في قائمة البلدان الأقل نموا بالنظر الى ما يلاقه من صعوبات .

ان بلدى يقدر بالامتنان للدعم المادى والادبى الذى حصل عليه منذ استقلاله من قبل البلدان الصديقة ، وازاء هذا الدعم فاننا نعبّر لتلك الدول عن عميق امتناننا وتقديرنا .

ومن المؤلم والمخيب للآمال ان نلاحظ ان مسألة حقوق الانسان لم تحترم من جميع الدول ، وان العالم لم يتمكن من التخلص من هذه الآفة التي تتعارض مع احترام الانسان .

ان جوهر احترام حقوق الانسان يعنى ان كل شخص يجب أن يتمتع بحقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية كإنسان حر . ان هذه هي الاهداف التي يجب أن يسعى اليها كل مدافع عن حقوق الانسان بدلا من ان تستخدم كوسيلة للدعاية السياسية . ان حقوق الشعوب تتمثل في الكفاح من أجل تحقيق احتياجاتها الاساسية ، ومكافحة الفقر والمرنى والاستغلال والسيطرة الاجنبية ، وكذلك محاولة الحصول على العدالة ومكافحة العنصرية ، والتفرقة العنصرية والفصل العنصرى . ان هذا الكفاح يجب أن يحظى منا بالاحترام ، وقد آن الأوان أن يقوم جميع من يؤيدون السلام وأن يستمعوا الى النداء الذى وجهه مئات الملايين من الضحايا الذين يعيشون في فقر مدقع ، وكذلك عشرات ملايين اللاجئين الذين لا مأوى لهم . هنالك الملايين من الاشخاص في فلسطين ، ولبنان ، والجنوب الافريقي ، وجنوب شرق آسيا ، والقرن الافريقي وأمريكا اللاتينية تعيش في فقر مدقع ويجب أن يقدم اليها العون قبل فوات الأوان .

كيف يمكننا أن نفسر ان ما يقرب من ثلث العالم يعيش في فقر مدقع ، وفي مجاعة ، وفي بؤس كامل ، ويصرخون طلبا للعون ؟ بينما تنفق بلايين الدولارات على التسلح وتكديس الاسلحة ؟ كيف نفسر هذا الوضع بينما يبحث العالم كله عن السلام والأمن ؟

ان البعض منكب على انتاج وتكديس تلال من الاسلحة الخطيرة وبييعها لدول العالم الثالث فقط . ويترتب على ذلك استنفاد ثرواتنا القليلة ، واضعافنا وتشتيت شملنا . وفي هذا الوضع السيء فان الميزه دائما يحصل عليها من ينتج هذه الاسلحة .

ان بلدى فخور بأنه قد وجه سياسته الوطنية لتحقيق رفاهية كل فرد في ضوء ظروفه المتواضعة ، ومن أجل تحقيق الحقوق الاساسية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية . ومن هذا المنطلق فان جمهورية جيبوتي وهي أرض التلاقي والتبادل قد قامت بتحمل نصيبها من المسؤولية على المستوى الدولي ، ان أنها استضافت ٣٠ ألف لاجيء ، أى ما يتراوح بين ١٠ في المائة أو ١٥ في المائة من تعداد سكانها ، وهذا يشاركونها مواردها الضعيفة وذلك دون أية منة ، وبكل كرامة . وفي هذا المجال ، فاننا نود أن نشكر جميع الدول والمنظمات التي تعاوننا ، لكن نظرا الى المصاعب الاقتصادية التي يواجهها بلدى ، وبالنظر الى العدد المتزايد من اللاجئين فاننا نود أن نوجه نداء الى المجتمع الدولي لكي يبحث عن حل نهائي لهذه المشكلة الانسانية .

ان المشكلة الفلسطينية قد استمرت طويلا ، وان الفلسطيني هو رجل شأنه شأن أى رجل آخر وله الحق في أن يكون له وطن . كيف انن يمكننا أن نسوى هذا النزاع ، أو نصل الى حل سلمي لمشكلة الشرق الاوسط اذا ما كان هذا الانسان ، هذا الفلسطيني الذى يعاني مستبعدا من هذا الحل ؟

ان السلام في الشرق الأوسط لن يعود الا اذا وجد شعب فلسطين أرضه ووطنه . ان الاتفاقية المنفصلة بين مصر واسرائيل قد أذنتها كل الدول العربية ، لأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام الا بمشاركة الشعب الفلسطيني ، ومشاركة ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية . وفي عدة مرات ، فان المجتمع الدولي قد أذان الاحتلال غير المشروع للأراضي العربية المحتلة . واننا يجب أن نطلب من اسرائيل أن تنسحب من كل هذه الأراضي ، بما في ذلك القدس المقدسة ، التي يجب أن تستعيد لها السيادة العربية دون شروط . ولكن بما أن اسرائيل لديها أسلحة نووية ، كما بيدولي ، فانه قد آن الأوان لكي يتخذ مجلس الامن قرارا في هذا الصدد . كما هان الوقت لأن يترجم الاتفاق العام في الرأي الى أعمال محددة .

ان مشكلة لبنان لا يمكن أن تفصل عن أزمة الشرق الأوسط . ان أعمال الاعتداء ضد جنوب لبنان من قبل القوات الاسرائيلية ، والفظائع التي ترتكبها في جنوب لبنان ، والقذف المستمر والخسائر الفادحة بسبب هذه القوات الاسرائيلية ، هي أعمال تنتهك ميثاق الأمم المتحدة بصورة صارخة . ومن المطلق أن نرى المجتمع الدولي المؤيد للسلام يتخذ موقفا سلبيا أمام هذه الاعتداءات التي ليس لها ما يبررها . وعلى ذلك فانه من واجبنا ان نؤيد شعب لبنان الشقيق في الكفاح الذي يقوده من أجل سيادته وسلامة أراضيه .

ان سياسة حكومتي كانت دائما ضد كل شكل من أشكال العنصرية ، والتفرقة العنصرية ، والفصل العنصرى . ولذلك ، فاننا نؤيد من كل قلبنا ، الاجراءات التي اتخذتها الامم المتحدة من أجل ازالة هذه الآفة . ان المجتمع الدولي يجب ألا يفقد الدفعة التي بدأها ، في دعمه لأهداف الاعلان الصادر في ١٩٧٨ ، ولبرنامج العمل من أجل مكافحة العنصرية والتفرقة العنصرية . اننا نلاحظ برضاء أن بعض هذه الجهود قد توجت بنجاح في المناطق التي تكبد فيها العسوان هزيمة كبيرة ، ان انه من الضروري أن نرى ان قوى السلام والتقدم والاستقلال سوف تنتصر في النهاية . ان الوضع الحالي في الجنوب الافريقي هو مصدر قلق واهانة للانسان . ان حكومتي قد أذنت دائما سياسة الفصل العنصرى واقامة البانتوستانات التي ليست الا محاولة من قبل نظام جنوب افريقيا للاستمرار في سياسته العنصرية . ان القرارات التي أقرتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل فرض عقوبات اقتصادية على افريقيا الجنوبية ، أثبتت انها غير مجدية ، وذلك لأن الكثيرين من الأعضاء ينتهكون هذه القرارات لأسباب أنانية لا تتصل بالتزاماتهم .

ان الدول الأعضاء في الامم المتحدة التي تؤيد السلام يجب ألا تقلل من ضغوطها على هؤلاء العنصريين . وقد آن الأوان لكي تنظر الأمم المتحدة في وسائل أكثر فعالية لاضعاف نظام الفصل العنصري البشع وازالته .

ان حكومتي تدين وتعلن ان القرار الذي اتخذته جنوب افريقيا من أجل اجراء انتخابات في ناميبيا من ٤-٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ قرار باطل ، وذلك لأنه انتهاك للقراريين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٩ (١٩٧٨) الصادرين عن مجلس الامن ، ولرفضها اقتراحات الأمين العام للأمم المتحدة باجراء انتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة . ان انتهاك جنوب افريقيا واحترامها للرأي العام العالمي برفضها اعطاء الناميبيين حقهم المشروع في تقرير المصير هو عمل يمثل تهديدا خطيرا للسلام العالمي والأمن . ان حكومتي تدين أعمال العنف التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد شعب ناميبيا ، وسياسة التخويف والاعتقال التعسفي لقادة سوابو .

ولكي يصبح اي اتفاق ناجحا ، فانه يجب ان تتطابق عليه كل الشروط التي وضعتها منظمة الوحدة الافريقية ، فيما يتعلق بتصفية الاستعمار في ناميبيا ، وذلك باحترام وحدة وسلامة أراضيها ، والافراج عن كل المعتقلين السياسيين ، وعودة جميع الناميبيين من المنفى ، وانسحاب جميع قوات جنوب افريقيا من الاقليم ، والاعتراف بمنظمة سوابو كممثل شرعي لشعب ناميبيا ، واجراء انتخابات حرة تحت اشراف الامم المتحدة .

وفي زمبابوى ، فان المكافحين من أجل الحرية يقومون بهشن حرب مريرة ضد قوات الاستفلال والسيطرة . ان الفشل الذي تعرض له انتقال السلطة من النظام غير المشروع لايان سميث المتمرد ، الى النظام العميل للأسقف موزوريوا ، لم يكن الا خدعة خفية وضعتها الأقلية البيضاء ، التي يتمثل هدفها الأساسي في تحوير أنظار الرأي العام العالمي من أجل استمرار تسلطها على الأغلبية الساحقة من الأفارقة .

اننا لا نرى امكانية للبقاء على الحياة ، طالما ان العنصريين مازالوا يحتلون أكثر من ربع المقاعد في البرلمان ، ويسيطرون على السياسة والسلطة . ان كل اقتراح بادخال تعديلات دستورية في زمبابوى يجب أن يهدف الى انقاص سلطة الأقلية البيضاء ، واعطاء السلطة الى شعب زمبابوى .

وطبقا لقرارات منظمة الوحدة الافريقية ، فاننا ندعو كل الدول الى عدم الاعتراف بحكومة ايل موزوريو ، وان ترفض دعمه المادى او المعنوى ، ان ان الأغلبية العظمى للدول الافريقية التي كرست نفسها لتحرير حقوق الانسان في الجنوب الافريقي تعارض هذا الاعتراف ، كما ان هذه الأغلبية تعارض أيضا أى حل للسلام في زبابوى لا يأخذ في اعتباره المشاركة التامة للجهة الوطنية . ومن المؤسف استمرار ايان سميث كوزير ، وفرض الأحكام العرفية على معظم البلاد ، وسوء المعاملة الذى يتعرض له مئات المعتقلين السياسيين ، ومعارضة حكم ديموقراطي حقيقي لصالح الأغلبية ، وكل هذا يمثل عوامل خطيرة تسد الطريق أمام حل سلمي .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، فان حكومتى تؤكد موقفها بالنسبة الى حق الشعب الصحراوى في التعبير عن رأيه واراادته في تقرير مصيره . ونحن نعتقد ان ما قامت به جمهورية موريتانيا من أجل سلام هذه المنطقة يجب أن نشجعه ، بهدف الوصول الى حل عادل فيهما ، ومن أجل تحقيق السلام . ولذلك يجب على كل الأطراف المعنية أن تحترم قرارات منظمة الوحدة الافريقية وقرارات الامم المتحدة .

وختاما ، فاننا نأتي هنا كل عام وفي نيتنا الأكيدة الاسهام في جهود هذه الجمعية الموقرة ، من أجل ايجاد الحلول لهذه المشاكل العديدة التي تقلق العالم أجمع . وبهذه الروح اجتمعنا هنا من أجل الاستماع وتبادل الآراء لاهراز تقدم أكثر من العام الماضي . ان هذه بداية مشجعة نحو هدف يجب أن نحققه . وبما اننا اجتمعنا في هذه الجمعية الموقرة ، فاننا يجب أن نأظهر رغبتنا في ايجاد الوسائل للوصول الى سلام شامل ورفاهية . فلنعمل جميعا معا من أجل تحقيق تطلعاتنا .

السيد ساوى ماريا ( جمهورية غينيا - بيساو ) ( الكلمة بالبرتغالية ، وقدم الوفد

نصا باللغة الفرنسية ) : منذ ما يقرب من شهر ، علمت افريقيا والعالم بالخبر المؤلم للوفاة المبكرة للرئيس أغوستينو نيتو ، مما أصاب بشدة مشاعر وقلوب الملايين من الأنفوليين .

ان الحجم السياسي للسيد اغوستينو نيتو لا يمكن مقارنته الا بعائلة الثورة الأنفولية . ان اسهامه في تحرير الشعوب يتعدى بكثير الحدود الجغرافية لأنفولا وافريقيا ، الى البعد العالمي .



ليسمح لي بأن اشيد مرة أخيرة وعمق شديد بذكرى الزعيم الذي لا يمكن نسيانه ، مؤسس الأمة الانضوية ، ورفيق الكفاح الدائم لميلكار كابرال وادوارد وموندلين ، والشاعر الذي سيقبى المثل الذي قدمه والتفاني من اجل القضية النبيلة لشعبه ومن اجل الحرية والسلم وتشيد انفسولا الحرة والمزدهرة - سيبقى هذا المثل - الى الأبد محفورا في ذكرى كل الشعوب المحبة للسلم والحرية .

\* يروق لي بصفة خاصة ان اتوجه اليكم باسم وفد بلادى - غينيا - بيساو - الذي اتشرف برئاسته بالتهاني الصادقة لانتخابكم بالاجماع لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان الاختيار الذي وقع على شخصكم - سيدى الرئيس - يعبر عن التقدير الكبير من قبل المجتمع الدولي لخصالكم البارزة كدبلوماسي ورجل سياسي محنك ، تلك الخصال التي تضعونها بكل تصميم لخدمة قضية الشعوب المقهورة . وفي ذات الوقت فان الجمعية العامة تود عن طريق ذلك الاشادة بالشعب التنزاني الشقيق الذي يستلهم من معاناته من الماضي الاستعماري الذي مر به ليقوم بكفاحه الدائم ضد الاستغلال والسيطرة ومن اجل السلم وتقدم الشعوب .

اود ان اقدم الى الدكتور كورت فالدهايم الأمين العام لمنظمتنا الدليل على تعاطفنا الدائم ، وأود ان ابرز بكل صداقة تفانيه وجهوده التي لا تكل بهد فاقامة السلم والعدالة والانفراج الدولي ، مسهما عن طريق ذلك في زيادة اهمية مهمة ومكانة منظمة الامم المتحدة .

يسعدني ان اجد فيما بيننا وفد سانت لوسيا الذي يسهم قبولها كعضو كامل الحقوق في داخل اسرتنا الكبيرة في عالمية منظمتنا .

ان النصف الثاني من القرن العشرين وهو قرن الحرية ، قد تميز بالانضال الشعبي من اجل التحرر الوطني . في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية انهارت امبراطوريات تمثل قلاعا حقيقية للاستعمار وذلك بعد عدة قرون من نشأتها . وعلى اثر هذه الظاهرة شاهدنا دخول عشرات من الدول الحديثة الى معترك السياسة الدولية ، وهي دول انبثقت من انقاض الماضي الاستعماري ، وهذا يشكّل عاملا حاسما في تحول العالم المعاصر . هكذا يندرج التقدم المتزايد لجزء من البشرية ، وقفزته النوعية والحاسمة في العملية التي لا يمكن تفاديها من اجل التحرر وفي الاطار العام للحركة التحريرية لعصرنا .

على انه في اماكن متناثرة ، مازال هناك قمع مستمر لتحدى الشعوب ، كما يتم انشاء بـؤر توتر وصراعات منظمة وموجهة من بعد تقع مسؤوليتها على اعداء الحرية وتحرر الشعوب . كثيرا ما يصل القمع السياسي والاقتصادي والثقافي الى مرحلة متقدمة يكاد يصل فيها الى اتحان طابع استعماري حقيقي . وفي الكثير من الحالات تمارس السيطرة العنصرية من قبل انظمة الاقلية العنصرية على الاغلبية ان عنف القهر واضح الى حد انه يفرض على المقاومة الشعبية ان تأخذ شكل الكفاح المسلح باعتباره يمثل الأسلوب الوحيد للوصول الى التطلعات المشروعة من أجل الحرية والسلام والعدالة الاجتماعية .

اننا نشهد هذه الظاهرة في افريقيا الجنوبية والصحراء الغربية والشرق الأوسط وتيمور الشرقية حيث يواجه العنف الثوري عنف القمع مما يضفي الشرعية على المقاومة المسلحة .

ان العالم كله يسلم بأن هناك تحولا على مسرح السياسة في افريقيا الجنوبية . وان انظمة الاقلية العنصرية في هذه المنطقة من القارة الافريقية التي تواجه كفاحا مستميتا من قبل مناضلي الحرية في زمبابوي وناميبيا وجنوب افريقيا انما تحاول التوصل الى اساليب جديدة لحل وسط استعماري جديد وذلك بهدف الاستمرار في سيطرتها .

ان التطور المقلق للموقف في ناميبيا ، وانشاء ما يدعى بأنه حكومة اقلية سوداء على اثر ما يدعى بأنه حل داخلي ، والمهزلة الانتخابية في زمبابوي كلها امور تبرز هذا الواقع .

ان عوامل هذا التخير تنجم بصفة رئيسية من تطور العمل الذي تقوم به المنظمات الرائدة ومنها الجبهة الوطنية وسوابو والمجلس الوطني الافريقي ، وذلك في اطار التوازن الجديد للقوى الذي نجم عن حصول مجموعة المستعمرات البرتغالية القديمة على الاستقلال وبصفة خاصة انغولا وموزامبيق .

من ناحية اخرى ، فان المشاكل المتناقضة الداخلية لانظمة الاقلية العنصرية التي تجد نفسها غير قادرة على الاستمرار في استغلال الغالبية السوداء في اطار نظامها الذاتي ، وتطور الضمير العالمي حول الطابع اللانساني في الموقف ، كل هذه امور تشكل عوامل جديدة في الموقف الشامل الحالي السائد في افريقيا الجنوبية .

ان جنوب افريقيا تمر بأزمة اقتصادية ناجمة عن الركود في العالم الرأسمالي وانخفاض الاستثمارات والممارسات التقييدية للفصل العنصرى التي تسد الطريق في وجه الاستخدام التام والكامل للموارد البشرية والمادية لهذا البلد ان مثل هذا الموقف من الازمة يفسر الاسباب التي ادت بمن

يتبعون نظام الفصل العنصرى بالاتفاق مع القوى الامبريالية الى البحث عن بدائل للحلـول الخاصة بمشاكل زمبابوى وناميبيا .

بالفعل ، فاننا نشهد مؤخرا تطورا كبيرا لمناورات تهدف الى القضاء على حركات التحرر التي تمثل المصالح المشروعة والتطلعات العميقة لشعوب هذه المنطقة في الاستقلال . وأن هناك جهودا مشتركة من اجل اقامة انظمة عميلة ، وذلك مثل الحكومات التي تمثل خواص البانتوستانات في جنوب افريقيا ، وكذلك في ناميبيا فان انشاء ما يدعى مجلسا تأسيسيا وطنيا لا يمكن ان يفسر بغير انه بداية اعلان استقلال من طرف واحد من قبل المستعمرين العنصريين وعملاتهم السود .

ولا يمكننا قبول قيام مثل هذه الدولة لسياسة الامر الواقع ، كذلك في زمبابوى ، فاننا نشهد في الوقت الحالي نظاما عنصريا تمت اقامته بناء على اتفاق داخلي مزعوم تلاعب به العنصريون . وان روديسيا وهي مستعمرة للمملكة المتحدة طبقا للمعايير الدولية ، يعتبر تأسيسها غير مشروع ، ذلك انها نجت عن نظام فير مشروع ، ولا تمتلك اية مقومات قانونية ولا أى سلطة سياسية او قوة معنوية تمكن من قبول نتائج انتخاب مزيف في ذلك الاقليم . وهذا هو احد المعطيات الأساسية التي تستحق التذكير من جانب كل من يؤيدون حقوق الانسان ، فقد اصبح من الواضح ان التغيرات التي تمت في الاطار السياسي الحالي في افريقيا الجنوبية بهدف التوصل الى بدائل جديدة للأنماط القديمة للسيطرة التي كانت تمارسها انظمة الاقلية العنصرية هي قبل كل شيء اخر نتيجة الكفاح المسلح الذي تقوم به الجبهة الوطنية لسوابو .

هذه منظمات خاضت كفاحا تحريريا وطنيا عسيرا وصعبا ، وقد عشنا مثل هذه التجربة . ان المناضلين الحقيقيين من أجل استقلال زمبابوي وناميبيا بيدون في أعيننا كالمداغمين الحقيقيين عن مثل ميشاق منظمنا .

وقد قال أميلكار كابرال أن هؤلاء هم المناضلون المجهولون لمنظمة الامم المتحدة . وبالتالي فهناك اهتمام كبير يشغل أذهاننا بشأن هذا الأمر . ونود ان نشير أمام هذا المحفل الموقر الى الخطر الذي يمكن ان يمثله بالنسبة لمنظمة الامم المتحدة ، اعتماد موقف لا يترجم الارادة الشعبية للغالبية السوداء ، وذلك في مواجهة موقف سائد في الجنوب الافريقي بصفة عامة ، وبصفة خاصة في مواجهة المناورات الهادفة الى الاعتراف بالنظام العميل في زمبابوي . وفي رأينا ، انه لا يمكن التوصل الا الى حل واحد ، وهو الحل الذي يأخذ في اعتباره التضحيات التي قدمتها حركات التحرير ودول خط المواجهة ، بما يفتح الطريق الى ممارسة السلطة بواسطة الممثلين الحقيقيين للأغلبية السوداء في ذلك البلد .

ان التصرف بغير ذلك ، لا يمكن أن يعني الا انكار المبادئ الأساسية لمنظمة الامم المتحدة ، وتعريض أغراضها وأهدافها للخطر . ونحن نعتقد أن عملنا يجب ان يتجه نحو زيادة ادراك المجتمع الدولي ، لكي نصل به الى اعتماد موقف متفق مع موقف كل من منظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة الأمم المتحدة ، اللتين أيدتا ايجاد الشروط المناسبة في الجنوب الافريقي من أجل الممارسة الحرة لحقوق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، ومن أجل ظهور نظام سياسي ينبثق من اختيار الشعوب في تلك المنطقة من القارة الافريقية .

وعلى أن أركز مرة أخرى على ان السكان الأبرياء في زامبيا وانغولا وموزامبيق هم الذين يعانون بصفة خاصة من العبء الثقيل للحرب العنصرية التي تقوم بها أنظمة الاقلية العنصرية ، وانه أصبح من الواجب أن يظهر التضامن الدولي نفسه بصورة أوضح وذلك بهدف مساعدة هذه البلدان من اجل تطبيق أفضل للقرارات الخاصة الصادرة من الأمم المتحدة في هذا الصدد .

ان القلاع الاخيرة للعنصرية والاستعمار مازالت تتحدى الرأي العام الدولي ومبادئ ميشاق منظمنا ، وقد أصبح من الضروري ان أن يقوم مجلس الأمن وكذلك المجتمع الدولي بكامله بتحمل مسؤولياتهما الناجمة عن التزامهما بالعمل للتوصل الى حلول ديمقراطية حقيقية في الجنوب الافريقي .

ويجب الا يترك نظام بريتوريا يعمل دون عقاب ، كما ينبغي ان يكون هناك اجراء يتخذ يؤدى الى الاستقلال الحقيقي لنايبيا .

وفي الصحراء الغربية ، فقد ظهر موقف جديد نجم عن النجاحات البارزة والمستمرة للكفاح البطولي من أجل التحرير لشعب الصحراء وذلك تحت قيادة جبهة البوليساريو . وبالفعل فان الانتصارات العسكرية الهامة التي حققتها جبهة البوليساريو تثير اعجاب الشعوب المحبة للسلام ، وتستحق قدرا متزايدا من الاهتمام والدعم من قبل المجتمع الدولي ، بما يؤدى في النهاية الى النجاحات الدبلوماسية التي نعرفها .

ان الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من قبل دول أعضاء عديدة في منظماتنا ، لا يرجع الى اى اساس سوى احترام المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، وأن ذلك لا يهدف الى تحقيق أى هدف آخر غير التصفية الكاملة للاستعمار بكل اشكاله .

ان كل الدول المستقلة لاسيما الدول التي كانت بالأمس تحت وطأة الاستعمار وقهره ، من واجبها الملح ان تقدم اسهامها بالاسراع في عملية تصفية الاستعمار ، بهدف اعادة الحق غير القابل للتصرف للشعب الصحراوي في الحرية والاستقلال .

وفي هذا الاطار ، فان حكومة بلادي ترحب بقرار حكومة وشعب موريتانيا الشقيق بالانسحاب من هذا الصراع ، والاعتراف بحق تقرير المصير ، وسيادة شعب الصحراء على الاقليم الذى سلب منه . ونعتقد من جانبنا أن هذا العمل النبيل والشجاع من قبل شعب موريتانيا الشقيق يستحق تقدير ودعم كل المجتمع الدولي .

ونأمل في ان حكومة المغرب لن تتأخر في الاستماع الى صوت العقل ، وأن هذه الحكومة ستصرف كيف تحترم القرارات الأخيرة لمنظمة الوحدة الافريقية والقرارات الخاصة الصادر عن منظمة الأمم المتحدة ، وانها ستتبع المثل الذى قدمته موريتانيا ، وهو ما يمثل في رأينا الطريق الوحيد الذى من شأنه ان يضع نهاية لهذه الحرب بين الاشقاء .

وهذا النداء الملح الذى نوجهه الى حكومة المغرب ، أخوى للغاية ذلك لأنه ينبع من الأواصر التاريخية التي ربطت بين شعبينا منذ الساعات الاولى لكفاحنا من أجل التحرير ، ذلك الكفاح الذى قدم له شعب وحكومة المغرب في وقت ما اسهاما قيما .

ان كفاح شعب الصحراء لا يمكن العودة به الى الوراء وان انتصاره لا كيد ، ولا يمكن لأية قوة في العالم ان تعترض على المسيرة المنتصرة لذلك الشعب البطل الذي لا يتطلع الى شيء آخر سوى تحقيق الحرية والسيادة والاستقلال الوطني ، وهذه حقوقه كأى شعب آخر في العالم .  
وفيما يتعلق بتييمور الشرقية ، لا يمكننا الا أن نؤكد تأييدنا الحازم للقوى للكفاح العادل لشعب ذلك الاقليم تحت قيادة الفريتيلين ، بهدف استعادة شخصيته القانونية الدولية التي سلبتها اندونيسيا بصورة بشعة ولا انسانية .

ونحن نحث المجتمع الدولي ، وضمير الأمم الى اتخاذ جميع التدابير الواجبة بهدف تحقيق الانسحاب الكامل لقوات اندونيسيا من تيمور الشرقية ، وممارسة شعب ذلك الاقليم حقه في تقرير المصير والاستقلال .

ان الموقف في قبرص مزعج ايضا ونحن نأمل في ان المفاوضات التي بدأت ستؤدي الى حل عادل ودائم يأخذ في اعتباره وحدة الاراضي والسيادة الوطنية لقبرص ، وكذلك حق الطائفتين اليونانية والقبرصية في العيش سويا في ظل السلام والوحدة .

ان مشكلة الشرق الأوسط هي مصدر آخر للقلق العميق ، لأنه لا يوجد من يمكنه ان يتجاهل التعقيد الكبير للموقف السائد في تلك المنطقة وأثره السلبي على العلاقات الدولية . ولا يمكن لأحد ان يتجاهل الدور الواقع على عاتق كل فرد في تقديم اسهامه بهدف اعادة اقامة المبادئ الواجب احترامها والتي يجب ان تحتل المكانة الأولى في العلاقات بين شعوب تلك المنطقة ، واعني بذلك الحرية والسلام العادل والشامل والدائم ، على اساس التعايش السلمي بين البشر .

ولكن سيكون من المغفلة في المثالية أن نأمل في حل مشكلة الشرق الاوسط بصورة مرضية بتجاهل قضيته الرئيسية مسبقا ، وأعني بذلك ازدياد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني من قبل اسرائيل . وسيكون من الأمور المبالغ في مثاليته أن نتجاهل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وان نضع منظمة التحرير الفلسطينية على هامش الموضوع وهي التي تعتبر الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني .

ونود ان نذكر أنه فيما يتعلق بنا ، فان كل حل عن طريق التفاوض لا يأخذ في اعتباره قبل اي شيء آخر اعادة الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ من قبل اسرائيل واقامة دولة فلسطينية ، هو حل بكل تأكيد سيوء بالفشل .

ان الاعمال العدوانية المتكررة ذات الطابع اللا انساني التي ترتكبها اسرائيل ضد سكان جنوب لبنان ، تستحق منا رفضا هازما وايجابيا ، بل تستوجب الادانة من قبل جميع الشعوب المحبة للسلم والحرية والعدالة .

ان كفاح شعب امريكا اللاتينية من أجل استعادة حقوقها الوطنية ، وحريتها في ممارسة سيادتها ، قد سجلت خطوة كبيرة الى الامام .

اننا نحیی شعب بنما لاستعادته لقناته . ان هذا يعد انتصارا وتعزيزا لاستقلاله السياسي والاقتصادي .

وفي نيكاراغوا ، حيث الجبهة الساندينية التي تجسد التطلعات المشروعة للطبقات الاكثر فقرا من أجل الحرية والاستقلال والعدالة الاجتماعية ، فان ثورة شعبية كبيرة قامت بالقضاء على أكبر قلاع الدكتاتورية وأكثرها رجعية في أمريكا اللاتينية . ان المعنى التاريخي للاحداث التي جرت في نيكاراغوا تمثل تحذيرا خطيرا للانظمة الدكتاتورية فير الشعبية . ان فينيا بيساو تؤيد بحزم الحكومة المؤقتة التي نجحت عن هذا الكفاح الذي يعد تعبيراً أصيلاً عن ارادة شعب نيكاراغوا .

منذ أسابيع مضت ، انتهت في هافانا أعمال الدورة السادسة لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز . ان النتائج التي اسفرت عنها هذه الدورة أكدت الكفاح ضد التخلف والاستعمار الجديد والامبريالية ، وان ذلك يمكن أن يتحقق عن طريق سياسة واضحة لعدم الانحياز ، الذي يعتبر عاملاً مؤثراً في توحيد الصراعات الشعبية من أجل التحرير . وفي نفس الوقت فان عدم الانحياز يمثل نضالاً مستمراً ومتفادماً عليه ، ضد أعداء الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي لشعوب العالم المستقلة ، ويمثل نضالاً ضد العنصرية والصهيونية ، وضد المحاولات الخبيثة لتحويل الدول الصغيرة والضعيفة الى مساح تنافس أو ادراجها ضمن مناطق النفوذ مما يتعارض مع مصالح شعوب تلك البلدان . وفي الوقت الحالي ، فاننا نمر بلحظة عدم وضوح بالنسبة لمستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية في العالم الثالث . واننا بقلق بالغ نبدأ هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة التي يمكن أن نقارن أهميتها بمدى الازمة التي تؤثر بصورة خطيرة على العلاقات الاقتصادية الدولية .

وبالفعل يبدو أنه من الاكثر الحاحا اتخاذ تدابير لاعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي ، طالما أن الدول المتقدمة لا ترفب حتى الان في السير على هذا الطريق .

ان السياسة التي ترمي الى السيطرة على دورة الانشطة الاقتصادية التي هي أساس الموقف الحالي ، تمثل مظهرا صارخا لانانية البلدان المتقدمة وتجعل سياستها غير فعالة .  
ان أهمية واستمرار الازمات الاقتصادية تظهر أن أى حل فعال ودائم للمشكلة يتوقف بصفة أساسية على اقامة نظام جديد للعلاقات بين البلدان المتقدمة صناعيا وبين البلدان النامية وذلك على أساس من المساواة والمزايا المتبادلة وللأسف يبدو لنا أن بعضا من البلدان المتقدمة بالرغم من ادراكهم الظاهري لهذا الطلب الملح ، لا تتحمل مسؤولياتها التاريخية في المفاوضات الدولية .  
ولذلك فنحن لا ندهش من أنه لم يتم التوصل الى أية نتائج محددة ولموسة في أية مفاوضات جرت حتى الآن ، وأن المشاكل تزداد خطورتها بالنسبة للمجتمع الدولي .

وفي مجال التجارة ، فان اجراءات الحماية التي تتبعها البلدان المتقدمة وعدم اهتمها بالمصالح الأساسية للبلدان النامية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، قد أدت الى موقف غير مرض بالمقارنة بالماضي . وهذا الأمر يتعارض بصورة صارخة مع الحلول الوسط ، والقرارات الواردة في اعلان طوكيو ، والاعلانات المتكررة من قبل البلدان المتقدمة حول ضرورة اقامة نظام تجارى مفتوح يتناسب مع الموقف الخاص للبلدان النامية .

اننا نولي اهتماما بالغا الى تطبيق أحكام مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ( جات ) التي على بلدان العالم الثالث أن تتواءم معها . ان مؤتمر الامم المتحدة الخامس للتجارة والائتماء ( أونكتاد ) لم يتوصل الى النتائج المرجوة منه ، وانه من المؤسف عدم احراز أى تقدم ذي قيمة بشأن تطبيق الحلول الوسط . والقرارات التي اتخذت في نيروبي فيما يتعلق بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية .

وفيما يتعلق بالصندوق المشترك ، فيبدو أنه قد تم التوصل الى تطور ما ، لاسيما فيما يتعلق بقرار البلدان المتقدمة بشأن قبول مبدأ اعطاء تسهيلات تمويلية ، كوسيلة لزيادة الاستقرار وهو يمثل أكثر العناصر تشجيعا بالنسبة لهذا التطور .

اننا نعتقد أن الوقت قد حان بالنسبة للبلدان المتقدمة صناعيا كي تفهم معنى البديل المقترح ، وان تلتزم حقيقة مع باقي أعضاء المجتمع الدولي باقامة أشكال جديدة من العلاقات تضمن مستقبلا أفضل لشعوب العالم .



ومن الضروري على البلدان المتقدمة أن تفهم كيف أن الاجهزة الحالية تميل الى استمرار التخلف والسيطرة والاستغلال حتى تحتفظ بمصالحها في ظل نظام اقتصادي تميزى وغير عادل ولا بد من وجود تضامن فعال بين الدول النامية واعتراف بمصالحها المشتركة ، اذا ما كنا نريد أن يكون هناك نظام اقتصادي دولي جديد قادر على اتاحة الفرصة للاستقلال السياسي والتنمية الحقيقية . وفي هذا الاطار من المناسب أن نذكر بأن هناك الملايين من الاطفال في العالم اليوم يعانون من الظلم الاجتماعي ومن الجوع ومن الاستغلال والامية وسوء التغذية ، ولذلك فاننا نعتقد أنه في اطار العام الدولي للطفل ، علينا أن نبذل قصارى جهدنا من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وأن نقوم باجراء التغييرات الاجتماعية الداخلية الاساسية التي من شأنها أن توفر مستقبلا أكثر ازدهارا وانسانية للاجيال القادمة .

ان بلدى فينيا بيساو تحيي التوقيع الذى تم مؤخرا على الاتفاقية الامريكية السوفياتية - سولت ٢ الخاصة بالحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية وهي لا تمثل فقط خطوة حاسمة على طريق البحث عن حلول لمشكلة نزع السلاح العام والشامل ، ولكنها تبشر أيضا ببداية عصر جديد للانفراج الدولي .

تنفق مبالغ لاتعد صسى ، وقد رضخ من الطاقة البشرية على التسلح بدلا من استثمارها من أجل مساعدة دول العالم الاقل نموا على تضييق الفجوة التي تفصل بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، وبالتالي تساعد على خلق الاستقرار والأمن الدولي . لقد أهدرت هذه المبالغ بلا جدوى في صناعة الحرب لارضاء المصالح الخبيثة لأولئك الذين يودون شن الحروب .

لذلك ، فاننا نرحب بتلك الخطوة الجديدة نحو السلم ، لكننا لا ننس أصوات منظري الحرب التي تتسبب فلسفتهم في الكثير من البؤس البشرى . ولا نعتقد ان هذا العمل وحده يمكن أن يكون هدفا في حد ذاته .

ونظرا لأنه لا يزال أمانا طريق طويل وصعب يجب علينا أن نقطعه ، لذلك ينبغي علينا أن ننادى بمضاعفة الجهود لوضع حد لسباق التسلح ، الامر الذى أصبح ضرورة ملحة ومطلبا عاجلا لعصرنا ، ويجب على جميع أولئك الذين يعتقدون ان السلم والامن يمثلان أسما وأنبل مصالح البشرية ان يكرسوا جهودهم التي لا تكل من أجلهما .

#### السيد الحق (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) انه لشرف عظيم لي ، ولاعضاء

وفد بلادى أن تتاح لنا الفرصة للمساهمة في مداوات الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ونحن نحمل لكم التحيات الحارة لشعب بنغلاديش .

انه ليسعدنا حقا أشد السعادة أن نرحب بسانت لوسيا كعضو في أسرة الأمم المتحدة . ويحدونا خالص الامل في ان انضمام سانت لوسيا كعضو جديد سوف يزيد لها قوة كما سيزيد من قوة الامم المتحدة أيضا .

سيدى الرئيس ، نيابة عن وفد بنغلاديش وأصالة عن نفسي أيضا أتقدم لكم بأحر تهانينا على انتخابكم كرئيس لهذه الجمعية ، ان انتخابكم لهذا المنصب السامي هو في واقع الامر تحية لما تتميزون به من خصال شخصية بارزة ولخبرتكم الواسعة ، وكذلك تحية لبلدكم العظيم تنزانيا التي ترتبط معها بنغلاديش بروابط صداقة وثيقة ونؤكد لكم تعاوننا التام .

كما أود كذلك أن أعرب عن عميق امتناننا لرئيس الدورة السابقة للجمعية العامة السيد اندلسيو ليفانو من كولومبيا لاسهامه القيم في أعمالها . ان ادارته وقيادته الحكيمة قد أثبتت مزاياها البالغة للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة .

كما أود أيضا أن أنقل للأمين العام الدكتور كورت فالدهايم تقديرا الخالص لتفانيه في التمسك بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، ودأبه المثالي في دعم الأمم المتحدة وأجهزتها كأداة لخفض التوتر ودعم السلم العالمي والاستقرار كما نحببه أيضا على تقريره الرائع العميق عن الموقف العالمي خلال العام قيد الاستعراض .

ان بنغلاديش تشارك بقية العالم حزنه على وفاة الرئيس الجزائري هواري بومدين ، والرئيس أفستينو نيتو رئيس جمهورية انغولا . وكقائد بين لبلادهما ، وكمناضلين بأسلحين من أجل الحرية قد تركا أثرا عميقا في التاريخ العالمي المعاصر .

أود أيضا أن أفتنم هذه الفرصة كي أعرب عن عميق امتناننا للدول الاعضاء الشقيقة في الأمم المتحدة لانخابها بنغلاديش لعضوية مجلس الأمن . لقد كانت بنغلاديش وستظل تبذل كل محاولاتها حتى تكون على مستوى تلك الثقة التي وضعت فيها ، وذلك بالتمسك بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، وبخدمة قضية السلم والحرية والعدالة .

ان التمسك التام بمبادئ وأهداف ميثاق الامم المتحدة ليمثل أكثر من التزام بالنسبة لنا ، فهو مجسد في دستورنا . ومنذ انضمام بنغلاديش الى الامم المتحدة دأبت على بذل جهودها بالتضافر مع الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في صالح المجتمع العالمي . وكبلد نامي ، فان بنغلاديش على وعي تام بالمزايا التي يمكن أن تعود عليها من ذلك الجهاز العالمي ، وكذلك بمسؤوليتها في حماية مصالح المجتمع الدولي سياسيا واقتصاديا . وبهذه الروح ، فقد دأبنا باستمرار على الحث على اضافة المزيد من الصبغة الديمقراطية المتساوية في عملية صنع القرارات في منظومة الأمم المتحدة . ان بنغلاديش ، منذ نشأتها ، قد التزمت بسياسة عدم الانحياز الخارجية التي تتطلق من مبادئ الاحترام المتبادل والسيادة ووحدة الاراضي ، والتعايش السلمي لجميع الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وعدم استخدام القوة ، والتسوية السلمية لجميع النزاعات . وكدولة حديثة العهد في ذلك العالم الذي يتكون من عدة أقطاب ، وبه تباينات عديدة ، فاننا نجد ان حركة عدم الانحياز وسيلة مجددة للعمل بعيدا عن تنافس القوى وما يترتب عليه من نزاعات وجدالات ، ومن ثم فانها تكفل الاستقلال والتوازن في سياستنا الخارجية .

منذ تشرفت بتناول الكلمة في هذه الجمعية الموقرة في العام الماضي ، فان بنغلاديش قد مرت بثورة سلمية وهادئة تحت زعامة الرئيس ضياء الرحمن . وبانتخاب البرلمان وهو الجهاز الاعلى للتشريع والقائم على أساس من الانتخاب للبالغين ، فان انتقال الدولة الى العظمى الديمقراطية قد تم في شباط/فبراير الماضي . ان اعادة تشكيل الخدمات الادارية حتى يمكن أن تعمل لخدمة المجتمع والعمل على رفاهيته ، وكذلك اصلاح الأراضي ولا مركزية الحكومة وأجهزة التخطيط وتعبئة الشعب من أجل المساهمة المباشرة في جميع جهود التنمية - هي من بين التغييرات الثورية الجارية . وبعد انتهاء خطة السنتين هناك خطة تنمية خمسية في اطار الخطة الشاملة للعشرين عاما وسوف نبدأها في تموز/يوليه القادم . ان هذه الاستراتيجية تتركز في تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي ورفع مستوى الحياة للشعب واعطاء أولوية قصوى للانتاج الزراعي والحد من زيادة السكان . ان المنهل الذي نعتمد عليه في تلك التغييرات السريعة السياسية والاقتصادية يكمن في تلك الارادة الحازمة للشعب للتغلب على الصعاب والتحرك قدما في طريق التقدم والاستقرار .

ان بنغلاديش ترحب بكل جهد يرمي الى النهوض بعملية الانفراج والحد من التسلح ودعم التعايش السلمي في كل أرجاء العالم . وفي اطار هذه المبادئ الرئيسية في سياستنا الخارجية فان بنغلاديش قد بذلت محاولات مستمرة في الاعوام الماضية بغية دعم السلام والاستقرار في منطقة جنوب آسيا وذلك عن طريق خلق مناخ تسوده الثقة المتبادلة والتفاهم والتعاون ، وانطلاقا من احترام المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . وان اتخذنا هذه المبادئ نبراسا لنا ، فان حكومتنا قد حاولت دعم وتوسيع نطاق العلاقات الودية والتعاونية مع جميع الدول المحيطة للسلام في العالم . ويمكن تلخيص ذلك التقدم الملموس الذي تحقق في هذا الاتجاه بايجاز كما يلي :

هناك اتفاقية وقعت مع الهند من أجل حل تلك المشكلة التي دامت خمسة وعشرين عاما للمشاركة في مياه الجانجز . وهناك جهود جارية لوضع ترتيب طويل الأجل في هذا الصدد يرضي الدولتين . وبعد الاتفاق مع بورما الذي وقع في تموز/يوليه ١٩٧٨ ، فان اعادة توطين ما يقرب من ٢٠٠ . ٠٠٠ من لاجئي بورما قد تم . ان كلا هذين الاتفاقيتين دليل على علاقات حسن الجوار

بين دولتنا كما أسهم في السلم والاستقرار في المنطقة . وعلى نفس النحو ، بذلت جهود من أجل دعم العلاقات الودية مع الدول المجاورة الأخرى في المنطقة مثل نيبال وبوتان وباكستان وأفغانستان وسرى لانكا . وان العلاقات مع تلك الدول تزداد قوة . ان العلاقات الاخوية والتعاون مع السعودية وايران والعراق والكويت والامارات العربية المتحدة وتركيا وغيرها من الدول الاسلامية في المجالات الاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات قد ازادت نطاقا وعمقا . وكجسر بين جنوب وجنوب شرقي آسيا ، فان بنغلاديش قد بذلت قصارى جهدها من أجل دعم الروابط التقليدية للصدقة والتعاون مع دول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي . وقد سعت بنغلاديش كذلك الى توسيع وتنويع علاقاتها الخارجية بتطوير علاقات تعود بالفائدة على الجانبين مع الدول الاخرى في آسيا وغيرها من القارات .

ان انشاء الامم المتحدة عام ١٩٤٥ كان رمزا لآمال وتطلعات عالم مزقته الحروب من أجل تحقيق استقرار وسلام عالميين دائمين . وفي الأعوام الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، فان الروح السائدة كانت تتسم بالتفاؤل والتصميم من أجل تحقيق الهدفين ، الا وهما السلام والتقدم . وكان الشعار السائد هو "بناء السلم في أذهان الشعوب والقضاء على الفقر والجهل والمرض" . ان الصحوة المذهلة لأوروبا واليابان اللتين مزقتهما الحرب ، وظهر دول العالم الثالث ، وانبعث دول ذات سيادة مستقلة ، والتقدم في العلوم والتكنولوجيا والتطورات السريعة في وسائل الاتصال ، كل هذه كانت تغيرات هامة على المسرح العالمي . ونتيجة لذلك فقد حلّ عالم متعدد الأقطاب محل عالم يتكون من قطبين في العلاقات الدولية . وأصبحت دول العالم أكثر تكافلا من أي وقت مضى كما تحددت كذلك أهداف الغالبية العظمى من دولنا .

وكان هناك تغير تدريجي في مشاعر أمم العالم ، كانت تفرض تحديات تواجه ذلك الحلم الذي راود الآباء المؤسسين لمنظمتنا العالمية . ومن بين هذه التحديات الاستقطاب الأيديولوجي ، وزيادة التنافس بين الدول وتعاقد سباق التسلح ، واستمرار التحكم الاستعماري والتمييز العنصري ، واتساع مناطق التوتر والنزاع ، وفوق ذلك كله اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة . ان عالم اليوم يعيش في ظل اضطراب كبير ويواجه تناقضات تشير الحزن . ان دولة مثل

اسرائيل بقوتها العسكرية تواصل دون عقاب احتلالها غير الشرعي للأراضي العربية ، وتقوم بأعمال عدوانية سافرة ، وتمارس أعمال عنف وارهاب في تحد تام للقانون الدولي و ارادة المجتمع الدولي . وعلى نفس النحو ، فان الاقليات العنصرية تتحدى الرأى العام العالمي وتطأ بأقدامها جميع قواعد العدالة والأخلاق والحرية والكرامة الانسانية لكي تمتد حكمها القمعي على أغلبية الشعوب عن طريق استخدام القوة كما يحدث في ناميبيا وزمبابوى وجنوب افريقيا . ان المجتمع الدولي يقف متفرجا لا حول له ولا قوة ازاء ذلك التصاعد المخيف لسباق التسلح رغم أن الترسانات التي بنتها الدول العظمى حتى الآن تكفي لتحطيم كوكبنا عدة مرات . ومن المحزن أن سباق التسلح ينتشر بحيث أنه سيجرف مناطق أخرى من العالم مهدداً بذلك سيادة وأمن ووحدة أراضي الدول التي ليست مسلحة بشكل ملائم أو عزلاء تماما . ان حكم القانون يفسح المجال بصفة متزايدة لفوضى دولية\* . ان المسرح الاقتصادي يثير الانزعاج على نفس النحو . ان ثلثي سكان العالم الذين أنهكهم قرنان من الاستغلال الاستعماري يقومون بنضال مستميت للوفاء بحاجاتهم الانسانية الأساسية . ومن المفارقات العجيبة أن الثلث المتبقي يمثل الدول الصناعية الفنية ، وهي أيضا تقاتل وتكافح في معركة اقتصادية مريرة . وفي محاولتها للحفاظ على النظام الاقتصادي فيير العادل ودفاعا عن اسلوب الحياة الذي يقوم على أساس الاستهلاك الكبير ، فانها تجد نفسها في موقف سيء يسيلر عليه التضخم والكساد من ناحية ، ومن ناحية اخرى تزداد نفقات التسلح وتتجه الموارد غير المتجددة الى النضوب السريع وتلوث البيئة وتزايد المخاطر التي تواجه البيئة . وبينما نجد أن التباين الاقتصادي بين الجانبين في العالم لا يزال يتسع ، فان كلا الجانبين يواجهان موقفا اقتصاديا سيئا بما يترتب عليه آثار حتمية بالنسبة للسلام والامن في العالم .

\* تولى الرئاسة السيد اورتيز مارتين ( نائب الرئيس ) ( كوستاريكا ) .

ويبدو من التحليل الموجز الذي ذكرته ان العالم ينحرف سياسيا ، واقتصاديا ، وعسكريا ، وأخلاقيا الى حافة انفجار مأساوى وانا لم نوقفه اليوم في حينه فانه قد يتحول الى اباداة لاتبقي ولا تذر . ان الازمة التي تواجه العالم المعاصر هي نتاج نظام مادي لا يقوم على أساس اخلاقي . ان الشرور التي نكب بها العالم لا ترجع الى الافتقار الى الموارد بل الى الافتقار الى الارادة السياسية لاعادة ترتيب النظام السياسي والاقتصادي على أساس القيم الاخلاقية والانسانية العالمية .

اننا نقف على حافة الهاوية ولكننا نرى أن ضمير العالم يتحرك . ان هناك وعيا متزايدا بأن الأزمة خطيرة وينبغي أن نتحرك ، في تضافر ، للتغلب عليها . ان هذا القلق تشارك فيه الغالبية الساحقة من الدول متجاوزة حدود الجنس والدين والجغرافية والسياسة والاقتصاد والايديولوجيا ، ويشمل كثيرا من الدول شرقا وغربا ومن الشمال والجنوب . ان هذا الموقف الجديد من جانب المجتمع الدولي واتجاه تفكيره يؤيد ان تعزيز منظومة الامم المتحدة لاقامة حكم القانون في العلاقات الدولية ولتأمين استتباب السلام والاستقرار والتقدم العالمي .

وفي رأينا أن كثيرا من التحديات والمشاكل ، التي تشكل خطرا على السلم والأمن ، يمكن أن تجد حلا عن طريق أعمالنا المتضافرة وعن طريق تنفيذ قرارات الامم المتحدة ومقرراتها .

وعلى مدى عصور فان المسلمين والمسيحيين واليهود قد عاشوا معا في الشرق الاوسط . ان جميع أسس العدالة والاخلاقيات تتطلب اعادة الحقوق القومية الثابتة للفلسطينيين بما في ذلك حقهم في دولة خاصة بهم . وكما نصت قرارات الأمم المتحدة التي أيدتها بنغلاديش وما فان السلام الدائم يمكن أن يتحقق في الشرق الاوسط فقط عن طريق الانسحاب التام لاسرائيل من جميع الاراضي العربية التي تحتلها دون حق بما في ذلك القدس واعادة الحقوق المشروعة للفلسطينيين والاعتراف بمنظمة تحرير فلسطين باعتبارها الممثل الوحيد لشعب فلسطين .

وعلى نفس النحو يمكن أن يسود السلام في جنوب افريقيا عن طريق نقل السلطة الى الممثلين الفعليين لشعب زيمبابوي وناميبيا ، ووضع حد للتمييز العنصري والفصل العنصري في جنوب افريقيا .

اننا نشني على مبادرة لوساكا والجهود البريطانية ونتمنى حلا سريعا لمشكلة زيمبابوي ، عن طريق نقل السلطة الى الممثلين الفعليين للشعب . الا أننا نندد بكل قوة بمحاولة نظام الاقلية العنصري في جنوب افريقيا لفرض نظام عميل في ناميبيا ، انتهاكا لقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن

ولا سيما القرارات ٣٤٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادرين عن مجلس الأمن . ان وفد بنغلاديش يشجب أيضا اعتقال وأسرى زعماء سوابو ويناشد جميع الدول الأعضاء أن تحجم عن الاعتراف بما يطلق عليه الجمعية الوطنية فير الشرعية في ناميبيا أو مساعدتها بأية وسيلة .

وترحب بنغلاديش بكافة الجهود لنزع السلاح بما في ذلك معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية التي وقعت أخيرا ( سولت ٢ ) . ونؤمن بأن الوثيقة الختامية للدورة العاشرة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تتيح أساسا طبييا لانتهاء تصاعد سباق التسلح . ان الوثيقة الختامية للدورة العاشرة الاستثنائية تولي أولوية قصوى لنزع السلاح النووي مع تدابير لخفض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية . ان هذه الوثيقة ، مع البرنامج الذي أعتمد في الاجتماع الأخير لهيئة نزع السلاح ، بمثابة خطوة الى الأمام ونأمل أن تخلق المناخ الضروري لحث الدولتين العظميين على التفاوض مع دول عدم الانحياز من أجل تحقيق نزع سلاح عام كامل .

وكما ينص الدستور فان بنغلاديش تؤيد نزع السلاح العام والكامل وقد دعت دوما الى اقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية كتدبير فعال لنزع السلاح وكذلك عدم الانتشار . وكدليل على التزامها بتلك الخطوات فقد وقعت أخيرا على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

وتعتقد بنغلاديش ان السلم والامن سوف يتدعمان عن طريق انشاء مناطق سلام في مناطق مثل المحيط الهندي وجنوب شرقي آسيا ومنطقة البحر المتوسط وما الى ذلك . ويمكن أن نلاحظ أن بنغلاديش قد أسهمت بفاعلية في ذلك الاجتماع الذي انتهى أخيرا للدول الخلفية والساحلية في المحيط الهندي والذي عقد في نيويورك في تموز/يوليه الماضي . ونأمل أن توصيات الاجتماع ، فيما يتعلق بتوسيع نطاق اللجنة المخصصة للمحيط الهندي ، بحيث تضم الدولتين العظميين والدول المستخدمة البحرية الرئيسية ، سيكون من شأنها أن تيسر الاعمال التحضيرية الضرورية للتوصل الى اتفاق دولي للحفاظ على المحيط الهندي كمطقة سلام .

وتحدو بنغلاديش رغبة خالصة في أن الطائفتين في قبرص سوف تعيشان في سلام وانسجام . اننا نرحب بكل حرارة باتفاق العشر نقاط الذي وقع في آيار/مايو ١٩٧٩ بين زعميي الطائفتين في قبرص ، تحت رعاية الامين العام الدكتور كورت فالدهايم . ونحن نهيب بالجميع داخل وخارج قبرص تشجيع زعميي الطائفتين لاجراء مناقشات هامة وبناءة تفضي الى اتفاق مقبول للجانبين حتى يمكن للطائفتين أن تحيا في حرية وكرامة تحت لواء قبرص متحدة .



اننا نراقب بشعور من القلق تلك التطورات المؤسفة في منطقة جنوب شرق آسيا ، ونؤمن أن السلم يمكن أن يستتب في المنطقة بالتمسك التام بمبادئ احترام سيادة ووحدة أراضي جميع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . هذا ونأمل أن تتسحب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا وخلق الظروف اللازمة لوضع حد للنزاع هناك وتمكين الشعب من أن يختار في حرية حكومة دون أى تدخل خارجي أو وجود عسكري .

وكدولة نامية لها شاطيء طويل ممتد فان بنغلاديش تتابع عن كثب تلك المفاوضات المطولة في مؤتمر قانون البحار . ومع ذلك فاننا نرى ان مصالح الدول النامية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار وأن تدعم . ان بنغلاديش تؤكد بصفة خاصة على المشاكل الفريدة التي تخلقها عوامل جيولوجية وحيو مورفولوجية في بعض البلدان وتطبيق مبدأ المساواة في حل مثل هذه المشاكل .

وكما ذكرت آنفا ، فإن التباين الواسع بين الدول الغنية والدول الفقيرة في العالم قد اتخذ حجما يثير الانزعاج ، الى حد أن الاستقطاب الاقتصادي يعتبر خطرا وخيما يهدد السلم والأمن في عالمنا المعاصر . ان التوقعات التي ثارت خلال الأعوام الأولى عقب الحرب العالمية الثانية ، وهي انه عن طريق التعاون الدولي ، فإن الدول المنبثقة حديثا يمكن أن تجني ثمار التقدم في العلوم والتكنولوجيا وأن تحقق ما استغرقت الدول الصناعية قرونا في تحقيقه ، هذه التوقعات لم تتحقق . ان مستوى ونوعية التعاون الدولي لم يف باحتياجات البلدان النامية ، التي اكتشفت أيضا ان الوصول الحر للعلوم والتكنولوجيا في العالم أو للأسواق العالمية والتجارة والموارد غير متاح لها . ان جهود التنمية خلال العقود الثلاثة الماضية تدل على أن هناك بعض القيود في العوامل الدولية . لقد أصبح الآن واضحا وجليا ، أكثر من أي وقت مضى ، أن مشاكل الفقر والمرض والجوع في البلدان النامية لا يمكن أن تحل بفعالية طالما كانت هذه البلدان مقيدة بنظام اقتصادي شيّد خلال عصر الاستعمار وكان يرمي أساسا الى الحفاظ على النمط الاستعماري في الانتاج والتجارة . ان النظام الاقتصادي القائم غير عادل كما أنه نظام بال . ان ذلك الطابع غير العادل لهذا النظام وتلك التشوهات التي تنتج عنه في نمط النمو ، سوف تتضح من الحقائق التالية :

أولا ، ان البلدان النامية ، لا سيما البلدان الأقل نموا التي تحكم ثلث موارد العالم ، عليها أن تتحمل عبء الفقراء في العالم الذين يزيد عددهم عن ٨٠٠ مليون ، منهم أكثر من ٦٠٠ مليون في البلدان الأقل نموا .

ثانيا ، بالنسبة لبلين من سكان العالم ، فإن دخل الفرد لا يزال منخفضا ان يبلغ ١٥ دولارا مقابل أكثر من ٦٠٠٠ دولار في البلدان الصناعية .

ثالثا ، وبأكثر من ٢ بليون نسمة تضمها البلدان النامية ، فإن نصيب هذه البلدان في انتاج السلع المصنعة ، قد هبط الى ٧ في المائة .

رابعا ، ان نصيب البلدان النامية في الصادرات التجارية قد هبط من ٢٤ في المائة من مجموع الصادرات العالمية في ١٩٦٠ الى ٢١ في المائة في ١٩٧٦ .

خامسا ، ان مديونية أفقر الدول قد زادت من ٢٩٦ بليون دولار في ١٩٧٠ الى ٤٤٦ بليون دولار في ١٩٧٧ ، ومن المتوقع أن تزيد الى ٦٤٥ بليون في ١٩٨٥ .

سادسا ، في ١٩٧٠ فان خدمة الديون للأمم الأشد فقرا ، كانت تمثل ١٤٩ في المائة من صادراتها ، ومن المتوقع أن ترتفع الى ١٧٤ في المائة في ١٩٨٠ .

سابعا ، في ضوء الدخل الفعلي للفرد ، فان الدول الأقل نموا كمجموعة قد سجلت هبوطا بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٧ في المجالات الرئيسية مثل اجمالي الناتج القومي ، والانتاج الزراعي ، والانتاج الصناعي ، وحجم الواردات .

ثامنا ، حتى اذا كانت أهداف معدلات النمو المتوقعة في العالم النامي ، كما جاءت في تقرير البنك الدولي لعام ١٩٧٩ قد تحققت ، فان حوالي ٦٠٠ مليون نسمة سوف يظلون أسرى للفقر المدقع في نهاية هذا القرن .

تاسعا ، فيما يتعلق باجمالي الناتج القومي ، فان مساعدات التنمية الرسمية قد هبطت من ٢٠٥ في المائة في ١٩٦٠ الى ٣١ في المائة في ١٩٧٧ . ومن المفارقات أن هنالك تدفقا صافيا من الموارد من الدول الفقيرة الى الدول الغنية .

عاشرا ، ان البلدان الغنية الصناعية أسرى النظام الاقتصادي الفوضي قد انجرفت وابتعدت عن اقتصاد السوق الحرة الى اجراءات الحماية ، عن طريق الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، في نضالها المستميت ضد التضخم والكساد ، والبطالة ، وعجز البعض ، ووجود فائض بالنسبة للبعض الآخر ، وما يترتب على ذلك من آثار سيئة بالنسبة للموقف الاقتصادي ككل .

حادى عشر ، ان الأزمة خطيرة ، ويزيد من خطورتها مشكلتان هامتان ، ألا وهما الطاقة والغذاء . ورغم أن الدخل المتزايد الناتج عن التصاعد الأخير في أسعار الطاقة لا يمثل الا جزءا بسيطا من دخل الدول الصناعية ، فان عبئا ضخما غير متناسب تضطلع به الدول النامية ، فعليها أن تدفع ليس فقط الأسعار المرتفعة للبتترول ، بل أيضا الأسعار المرتفعة للواردات من البلدان الصناعية . وبالنسبة للدول التي تعاني عجزا في الغذاء مثل بنغلاديش ، فانها تواجه محنة أخرى ، هي انه رغم أن لديها امكانية مضاعفة أو حتى زيادة الانتاج الغذائي الى ثلاثة أضعاف عن طريق التطبيق المتزايد للتكنولوجيا الجديدة التي تتطلب مثل هذه المواد كالمخصبات والرى والمبيدات الحشرية ، فان الاستثمار في هذه المواد يتزايد بخطوة بطيئة نظرا لوجود قيود على الموارد . ونتيجة لتقلبات الطبيعة فانها تواجه أيضا أزمات في الغذاء ، مع الاضطرار الى تحويل جزء من

مواردها النادرة للوفاء بالعجز في الغذاء . ومن ثم فانها تبطئ من معدلات النمو الزراعي . ان نظام الأمن الغذائي العالمي ، هو ضرورة حتمية .

ان النظام الاقتصادي القائم لا يلائم الاحتياجات العالمية المعاصرة ، وهو غير فعال في ازالة عدم التوازن الاقتصادي المزمع الذي يعود بالضرر على مصالح الهول الفقيرة والغنية . ان اعادة تشكيل النظام الاقتصادي القائم ، أمر حتمي للمصالح العالمي . ولا يمكن أن نؤكد أكثر من أن النظام الاقتصادي الجديد يهدف الى النهوض بنوعية الحياة لشعوب العالم . اننا ان نقول ذلك ، فاننا لا نسوى بين نوعية الحياة وبين نمط الحياة الذي يقوم على أساس استهلاك ضائع ، ونضوب في الموارد غير المتجددة ، وتلوث البيئة البشرية ، وخلق عدم توازن في العلاقات البيئية . ان اعادة تشكيل النظام الاقتصادي القائم أمر حتمي ، حيث ان السعي نحو السلام والاستقرار السياسي مرتبط بتسوية القضايا الاقتصادية الهامة في عصرنا هذا .

ان المسرح الاقتصادي في العالم المعاصر ، مهما كان للآثار المترتبة عليه من أهمية بالنسبة لاعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتنفيذه ، فان التغييرات الهيكلية المنصوص عليها في النظام الاقتصادي الدولي الجديد سوف يحكمها المناخ السياسي العالمي السائد\* .

\* عاد الرئيس لتولي الرئاسة .

وعلى سبيل المثال فان اهداف النظام الاقتصادى الدولى الجديد سوف تتأثر بذلك التصاعد المستمر في سباق التسلح ، وأثره المتزايد على البلدان النامية . ان الهياكل السياسية والاقتصادية الدولية مترابطة ، وهي تتأثر بدرجة عميقة بمعتقدات امم العالم . وازاء هذه الحقائق القاسية ، وعشبة بدء عقد تنمية ثالث للأمم المتحدة ، فان وفد بلادى يود ان يقترح برنامج العمل التالي :

— التزام سياسي وأدبي حازم من جانب امم العالم ، ولاسيما الدول الصناعية الكبرى من اجل اعادة تشكيل علاقاتها الدولية ، وجعلها تقوم على اساس القيم الانسانية والاخلاقية التي الهمت المسعى الدائب للانسان نحو السلام والحرية والتقدم ، ومبادئ المساواة والعدالة والكرامة الانسانية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة .

— اعتراف المجتمع الدولي بأنه بالحفاظ على حقوق الانسان ، فان اهمها وأكثرها الحاجة الحق في الحياة والغذاء والمأوى والملبس والصحة والتعليم والعمل ، وأن ذلك الالتزام جماعي بالنسبة للمجتمع الدولي لكي يكفل توسعا عاجلا في الموارد ، ودعما آخر للوفاء بهذه الاحتياجات الانسانية الأساسية .

— نقل الموارد الملائمة الى البلدان النامية ، مع الاهتمام بوجه خاص بحاجات البلدان الاقل نموا لتوجيه مواردها البشرية الشاسعة نحو الانتاج عن طريق اعمال بناءة بما في ذلك مساندة مشروعات الاشغال العامة الريفية الواسعة النطاق .

— الامداد الكبير للمدخلات الزراعية والتنمية الريفية مثل الاسمدة والمضخات من اجل زيادة الانتاج الزراعي .

— وضع نظام امن غذائي يتضمن احتياطيا ملائما للغذاء عن طريق مساهمات من البلدان ذات الفاوض الغذائي ، للمساعدة على تخفيف ازمة الغذاء ، والعجز في الغذاء في بعض البلدان وتقديم مساعدات خاصة الى البلدان التي تعاني من عجز في الغذاء حتى يتسنى لها تحقيق جهود التنمية .

— تحويل الهياكل الاقتصادية الاجتماعية عن طريق ازالة اللامركزية من جذورها حتى يمكن ان نضمن اكبر مساهمة من الشعب في التنمية ، مع التركيز على التنمية الزراعية والريفية .

- زيادة مساعدات المشروعات والبرامج التي يمكن ان تنفذ على وجه السرعة ، والتعجيل بالتقدم نحو هدف الاكتفاء الذاتي الاقتصادى .
- ربط استراتيجية التخطيط بالاستفادة بالمرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- اعادة تحديد السياسات الدولية حتى نكفل نقل الموارد الفعلية الى البلدان النامية مع التركيز على الاحتياجات الخاصة للبلدان الاقل نموا .
- زيادة التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، مع التأكيد بصفة خاصة على استثمار فائض الدخل في بلدان البترول الغنية ، في مشروعات مشتركة في البلدان النامية .
- القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية من جانب البلدان الصناعية ، وأن يمتد اجمالي الناتج القومي الى ما بعد سنة ١٩٨١ على اساس غير متبادل وغير تمييزى من اجل تيسير وصول اكبر للبلدان النامية الى السوق العالمي والتجارة العالمية .
- تحويل الموارد التي تمهدر الآن في التسليح الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث .
- زيادة تطبيق الموارد والقدرات للعلم والتكنولوجيا على التنمية الانتاجية في بلدان العالم الثالث ، بما في ذلك التخطيط للكوارث ومنع وتقليل المعاناة في المناطق المعرضة للكوارث من العالم .
- تصميم المجتمع الدولي على تناول الموقف الهام للطاقة بخية وضع بديل اقتصادى عملي لموارد الطاقة ، وكذلك وضع تقنية فعالة للطاقة ، وتيسير الطاقة للبلدان النامية بأسعار تنازلية ، حتى لا يفسد او نعوق خطط التنمية .
- ضمان مساهمة تامة وعادلة وفعالة من جانب البلدان النامية في وضع وتنفيذ القرارات في جميع مجالات التعاون الدولي .
- وأود ان اؤكد مرة اخرى ان العامل الاساسي للوفاء بالاحتياجات الانسانية الاساسية عن طريق النهوض بالتغذية والصحة والمسكن والتعليم والعمالة في كل من اقل البلدان نموا له اهمية قصوى من اجل نجاح اية خطة للتنمية مستقبلا . ان تخصيص موارد اضافية لهذا الغرض من شأنه كذلك

ان يعجل بالتقدم الاقتصادى ، وذلك بخلق فرص عمل اضافية وتوفير دخل للفقراء في مناطق الحضر والريف ومن ثم تعود بفوائد ملموسة على الفقراء والقطاعات التي تعيش على الكفاف حتى قبل احداث التخيرات الهيكلية المرجوة .

وأود ان اختتم كلمتي بنخمة متفائلة وهي ان امم العالم سوف توحد جهودها من اجل التغلب على الازمة السياسية والاقتصادية والاخلاقية الراهنة ، وبناء مستقبل افضل لعالمنا . ان ، فلننطلق على اساس من الثقة والتفاهم المتبادلين . ان الموارد المتاحة والتكنولوجيا تكفي لبناء عالم يسوده الرخاء لنا جميعا . ان مانحن في حاجة اليه هو ارادة الامم المتقدمة والنامية على السواء لكي نتعاون ونتحرك قدما في محاولة متضافرة نحو تحقيق الهدف الذي استلهمناه من تراثنا البشرى المشترك .

السيد تورى (غينيا ) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ؛ بتقديم تحيتنا الحارة وتهنئتنا الخالصة لانتخابكم كرئيس للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية للامم المتحدة ، فان وفد جمهورية فينيا الشعبية الثورية يود ان يزجي تحية جديدة بشعبكم ، شعب جمهورية تنزانيا المتحدة العظيم . ان بلادى التي قدرت في مناسبات عدة احساسكم العالي بالمسؤولية عند رئاستكم للجنة تصفية الاستعمار في الامم المتحدة لمقتنعة بالنجاح الذى ستتوج به اعمال هذه الدورة الرابعة والثلاثين . ويود وفدى ايضا ، في هذه المناسبة ، ان يعرب عن شكره العميق لسلافكم السيد انداليسيو لبيقانو ، من كواومبيا الذى قام بصورة مرموقة بادارة اعمال الدورة الثالثة والثلاثين .

واسمحو لي ان اعبر عن الرضا التام لسعادة السيد كورت فالد هايم الامين العام للامم المتحدة على الكفاءة العالية التي يمارس بها مهمته الحساسة على رأس هذه المنظمة ، واود ان اؤكد له هنا على التأييد والثقة الكاملة لشعب فينيا ورئيسها الرفيق احمد سيكوتورى .

واخيرا فاننا بسعادة بالغة نرحب في اسرتنا بالدولة الجديدة سانت لوسيا التي تود ولتي ان تقيم معها علاقات الثقة والصداقة والتعاون .

ان افريقيا قد خسرت خسارة فادحة بفقد رئيس جمهورية انغولا الرئيس اندونيو اوغستينو نيتو ، المكافح الذى لم يتوان عن الدفاع عن الثورة الديمقراطية الافريقية ، ارجو ان يتقبل وفد انغولا الشقيق تعزياتنا القلبية ونود ان نؤكد له تضامننا الفعال .

ان تحليل الوضع السياسي الدولي يوضح التناقض بين قوى الاستقلال للشعوب ، وبين نظم الضغط والاستغلال . ان محور هذا التحليل يدور بين قطبين : استمرار السيطرة الاجنبية وحسب التحرير التي تخوضها في جبهات متعددة شعوب افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية .

وعلى ذلك يتعين علينا ان نلاحظ باستياء وكذلك كمشركاء لا حول لنا انه في افريقيا الجنوبية يوجد ملايين من الافارقة يرزحون تحت عبء الاستغلال والقمع العنصرى . ان الاعتقالات التعسفية وقتل الشعوب الافريقية ممارسات تجرى من اجل منع الاغلبية من محاولة ممارسة حقوقها الثابتة في حق تقرير المصير والاستقلال .

ان نظم الاقلية العنصرية البيضاء التي زرعت في افريقيا الجنوبية وزمبابوى وناميبيا هي قواعد للعدوان ضد موزامبيق وزامبيا وبوتسوانا وانغولا وليسوتو . وهي ايضا المنطقة الخاضعة للاستغلال الامبريالي ، وهذا يفسر تماما العون المادى والدعم السياسى والدبلوماسى التي تحصل عليه هذه النظم من قبل القوى الغربية .

ان عدم المبالاة غير المعقول الذى لا يمكن السكوت عليه للحلفاء الغربيين لبريتوريا وسالزبورج في مواجهة القصف والعدوان المستمر على كل بلدان خط المواجهة هي جزء من هذا الدعم .

ان وفد حزب الدولة في غينيا يطالب بقوة واصرار بتطبيق العقوبات الواردة في الفصل السابع من الميثاق ضد نظام الفصل العنصرى في بريتوريا . اننا نعتقد ايضا انه من واجب المجتمع الدولي ان يعطى لموزامبيق وانغولا وزامبيا وبوتسوانا وليسوتو معونة متزايدة ومتعددة الاشكال حتى تسمح لها



بمقاومة اعتداءات جنوب افريقيا ورود يسيا ، والانتصار عليها ، وحتى تتمكن من مواجهة آثار هذه الاعتداءات وخاصة اعمال الهدم ، وتزايد عدد اللاجئين .

ودون الحكم مسبقا على نتيجة مفاوضات لندن فان وفد بلادى مقتنع بحتمية انتصار شعوب زمبابوى التي تقود كفاحها المسلح الجبهة الوطنية . ان الكفاح المسلح الذى يقوم به المكافحون الابطال في سبيل حرية ناميبيا تحت قيادة طليعتها منظمة شعوب جنوب غرب افريقيا ( سوابو ) من اجل الاستقلال التام للبلاد ، بما فيها خليج والفيش - الجزء الذى لا يتجزأ منها - سوف يتوج ، دون شك ، بالنجاح .

ان الكفاح اليومى الذى يخوضه الوطنيون في افريقيا الجنوبية ، بالرغم من كل المناورات الاستعمارية الجديدة الجارية ، سوف يتوج ايضا بالنجاح ، اننا بخبرتنا نعرف ان الاستقلال والحرية لا مساومة بشأنهما انهما ينتزعان بالقوة .

ان دراسة الوضع في افريقيا ، وفي جنوب شرق اسيا وفي الشرق الاوسط ، تكشف عن بوثرات اخرى للتوتر ، وتسمح لنا بادراك ضخامة المهمة الواقعة على عاتق منظمنا من اجل اقامة سلام دائم وعادل في كافة اجزاء هذا العالم .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية فان وفد بلادى يذكر بان منظمة الوحدة الافريقية قد تحملت مسؤوليتها بالفعل عندما اقرت تقرير لجنة الحكماء حول هذه المسألة في اجتماع القمة السادس عشر لرؤساء دول وحكومات افريقيا .

وان نذكر نتائج وتوصيات هذه اللجنة التي نشارك فيها ، فان جمهورية غينيا الثورية الشعبية توافق على تطبيقها . ومن ناحية اخرى فان حزب الدولة في غينيا يتابع بثقة مبادرات السلام التي بدأت على مختلف المستويات سواء داخل منظمة الوحدة الافريقية او خارجها من اجل التوصل الى حل نهائى ، نرجو ان يكون بناء ومفيدا ، ولصالح كافة الاطراف المعنية .

ونعتقد اننا في هذا الصدد ، يمكن ان نقول ان جمهورية غينيا الثورية الشعبية لن تألو في بذل اى جهد للتوصل الى هذا الهدف .

وفيما يتعلق بتمثيل كمبوتشيا فان الرئيس احمد سيكوتورى في اجتماع القمة السادس لدول عدم الانحياز الذى عقد في هافانا من ٣ الى ٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، قد حلل هذه الازمة تحليلا

عميقا ، واستخلص انه سواء في اطار عدم الانحياز او في اطار الامم المتحدة فان الدول هي التي تمثل وليس الانظمة . وعلى ذلك فان الحكومة القائمة اي حكومة كمبوتشيا الشعبية هي التي يجب ان تحتل المقعد المخصص لها قانونا ، ليس فقط في مؤتمر دول عدم الانحياز بل ايضا في اطار منظمتها الدولية . ولاننا لا نود ان نقع مرة اخرى في اخطاء الماضي القريب ، فانه يتعين علينا كما اثبت الرئيس احمد سيكوتوري . ان نعيد الى حكومة بنوم بنه المقعد المخصص لها قانونا .

اننا نفهم تماما هؤلاء الذين يتحجبون بانتهاك القانون الدولي من اجل معارضة استعادة حكومة بنوم بنه لمقعدهما في الامم المتحدة . انها تخشى ان يمتد مثال كمبوتشيا كواب الى مناطق اخرى في جنوب شرق اسيا ولكن في رأى وفد بلادى ان الاله من التدخل الخارجي ، هو حقيقة ، ان حكومة ما بسياساتها الرجعية ضد الوطنية وضد الشعبية تثير الجماهير ضد ها ، ولا تحصل على اية ثقة بها . ان ما لا يجب ان تتساه منظمتا ، والذي يجب ان تتبعه داءما ، كلما تعين عليها دراسة مثل هذه الحالات التي تتكرر للأسف هو ان تأخذ في اعتبارها مصالح الشعب المعني ، وفوق كل ذلك فان الواقعية يجب ان تتصر هنا في الامم المتحدة ، في نيويورك عن طريق تسجيل ما نراه في بنوم بنه من حكومة شعبية تحكم بالفعل . ان الامم المتحدة في فترة اخرى اتبعت هذه السياسة غير الواقعية ان حرمت الشعب الصيني الكبير من حقوقه الشرعية ومن تمثيله . لقد فهمنا ان هذه السياسة ليست مريحة . ان التاريخ عنيد ولا يكرر نفسه .

وياًمل وفد بلادى أيضاً أن تتحقق امكانية حل النزاع القائم بين جمهورية الصين الشعبية وبين جمهورية فييت نام الاشتراكية عن طريق مفاوضات سلمية وصادقة . ونأمل ايضاً ان تنجح المفاوضات التي بدأت بين الاتحاد السوفياتي وبين الصين بحيث تصل الى حلول جيدة تسمح بالحفاظ على مصالح هاتين الدولتين الصديقتين وكذلك على مصالح الشعوب التي ترتبط بهما جغرافياً وتاريخياً وجميع شعوب العالم بما فيها شعب غينيا .

ان الوضع في الشرق الاوسط يوضح أنه ليست أفريقيا فقط هي التي تدمي في جزئها الجنوبي ، ان هناك منطقة أخرى من العالم تعاني ، فهناك شعب فلسطين المحروم من حقه في الوجود . وفي الواقع ، فانه منذ الاعلان عن وعد بلفور الذي أدى الى خلق دولة اسرائيل ، فان هذه المنطقة لم تعرف سوى الحروب .

وليس من الضروري في رأينا ، أن نعود الى مصادر هذا النزاع الذي يشكل استمراره مصدر قلق واهتمام كبيرين لهذه المنظمة .

ومع أننا لا ننكر على الاطلاق حق أى شعب في الوجود ، الا أننا من ناحية أخرى لن نقبل على الاطلاق أن يقوم هذا الحق على حساب انكار حق شعب آخر في هذا الوجود .

ويجب أن تقنع اسرائيل نفسها بأن شعب فلسطين ، الذي تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد له ، لن يتخلى على الاطلاق عن حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف . ان أية مناقشة تثار من أجل التوصل الى حل شامل لازمة الشرق الاوسط ، فان منظمة التحرير الفلسطينية ، يجب أن تكون هي الوحيدة التي تتحدث وتعمل باسم فلسطين .

ان أمن اسرائيل لا يتحقق بالاستيلاء على الأراضي ، بل يتحقق بالتعايش السلمي مع جميع دول المنطقة على اساس احترام الحقوق المعترف بها لشعب فلسطين باقامة دولته الوطنية المستقلة ، وكذلك احترام وضع المدينة المقدسة ، القدس ، كمكان تلتقي حوله اديان السماوية الثلاثة . ويجب على اسرائيل أخيراً أن تنسحب دون شرط من جميع الأراضي العربية المحتلة .

وفي هذا الخصوص ، فان وفد بلادى يعتقد أن الاتفاقات بين مصر واسرائيل لا تمثل الحل الحقيقي . ولذلك فان وفد بلادى يؤيد عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تدرس لمسألة فلسطين ، تلك الدورة التي اقترحها الاجتماع العاشر لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي ، كما نوافق على

فكرة الدعوة لعقد مؤتمر دولي يكرس لمسألة فلسطين والشرق الأوسط تحت اشراف الدكتور كورت فالدهايم من اجل التوصل الى حلول شاملة تأخذ في اعتبارها مصالح جميع الأطراف المعنية .  
وفي هذه الاثناء ، فانه يجب على المجتمع الدولي أن يتناول ملف اعتداءات اسرائيل المتكررة ضد لبنان بتصميم أكبر ، لأننا نرى ان هذا الوضع يحمل في طياته شرارة نزاع لا يمكن أن نتنبأ بمداه .  
ان قبرص ايضا لاتزال موضع قلق لهذه الجمعية الموقرة . وفي رأى وفد غينيا ، فان وحدة أراضي وطبيعة عدم الانحياز والوحدة الوطنية لهذا البلد يجب أن نصونها . ان المفاوضات بين اللطافتين التي أدت الى بعض النتائج الملموسة ، يجب ان تستمر تحت اشراف الأمين العام لمنظمتنا .

ومن ناحية أخرى ، فان مسألة كوريا ليست اقل اقلاقا بالنسبة لنا . ان موقفنا معروف تماما وهو يمثل في ضرورة انسحاب جميع الجيوش الاجنبية كشرط مسبق من أجل السماح لشعب كوريا بالتوصل الى اعادة توحيد بلاده في سلام دون تدخل خارجي . ان مأساة شعب مقسم مثل شعب كوریا وشعب القمر ، تؤثر على توازن المجتمع الدولي بأسره الذي يجب ألا يحول دون تحقيق التطلعات الوطنية لهاتين الدولتين من أجل الوحدة الوطنية .

ويجب على منظمتنا أن تدرس مصير جميع الشعوب التي مازالت تترجح تحت السيطرة الاستعمارية، والتي تحرم بذلك من حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، في افريقيا وامريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا .

اننا نفتنم هذه الفرصة من أجل تحية الانتصار الباهر لشعبي نيكاراغوا وايران ، وسوف يكون تحررهما هذا نبراسا تحتذى به شعوب أخرى تخضع للدكتاتورية الاستعمارية الجديدة .  
ان القضاء على الفصل العنصرى ، وانهاء التدخل الخارجى في الشؤون الداخلية لشعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، هما من الشروط المسبقة لاقامة سلام حقيقي . وحتى يكون الانفراج حقيقيا ، فانه يجب ان يمتد الى جميع مناطق كوكبنا .

وفي الواقع ، فان البلدان النامية تعرف أن أى تهديد للسلام ، يعوق جهودها من أجل دعم استقلالها الوطني وتحقيق تنميتها الاقتصادية . وعلى ذلك ، فانها من أولى الدول التي تهتم باقامة نظام دولي يقوم على علاقات الثقة ويتخلص من مخاطر الحروب . ان هذا النظام الدولي

يجب ان يدين تقسيم العالم الى مناطق نفوذ ، أو غزو الأراضي حيث يحتفظ البعض بحق ممارسة السيطرة . ان اتجاه بعض الدول لتوسيع حدود أمنها فيما وراء حدودها الجغرافية أو في مناطق من العالم تدعي بأنها تحميها ظاهريا بنفوذها هو بالتأكيد سياسة خطيرة . ان حزب دولة غينيا لن يقبل على الاطلاق ان يقوم بدور في هذه اللعبة أو أن يخضع لها . ان شعبنا لديه ما يكفيه من القوة ومن التصميم ومن الاقتناع من اجل ان تحترم ارادته في الاستقلال ومن اجل مقاومة أى انتهاك لسيادته .

وفيما يتعلق بنزع السلاح ، فان المتحدثين الذين سبقوني الى الكلام ، قد أبرزوا بما فيه الكفاية مساوئ سباق التسلح . ويأمل وفد بلادى بقوة أن يتم وضع حد لهذا السباق .

ويطيب لي ، في هذا الصدد ، أن أقتبس من كلمة للرئيس احمد سيكوتورى ما يلي :

” ان جمهورية فينيا الشعبية الثورية تؤيد دون تحفظ جميع القرارات التي يمكن أن تكون في صالح تخفيف التوتر الدولي وتخفيض سباق التسلح . وهي تعارض بقوة جميع المحاولات الرامية الى اقامة وضع راهن يؤدي الى الاحتفاظ بالفوارق وعدم المساواة الموجود والتميز في ظروف معيشة الشعوب وفي العلاقات القائمة بين الدول ” .

ان هذه العلاقات ظالمة ، وبصفة خاصة ، في المجال الاقتصادي . والحقيقة أن الوضع الحالي في هذا الميدان يتميز بما يلي : ١ - تدهور مستمر في علاقات القوى على حساب البلدان النامية . ٢ - تزايد تصدير التضخم النقدي من الشمال الى الجنوب ، نتيجة للفوضى النقدية في البلدان الصناعية . ٣ - تزايد عبء الدين الخارجي للبلدان النامية ، مما يؤدي الى زيادة اتجاه اقتصادياتها نحو التصدير .

وأخيرا ، كل ما يؤدي الى زيادة اختلال التوازن ويوسع من الفجوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية .

ان رأى وفدى هو أن الحقيقة المرة هي أنه مهما كانت الطريقة التي ننظر بها الى الاشياء ، ومهما كانت الكتلة التي نتعاطف معها ، فان هناك دائما بعض الشركات عبر الوطنية التي تشغلنا بتواطؤ منا ، سواء كان ذلك صراحة أو ضمنا ، ان أننا ان لم نكن مسؤولين عن وجودها . فاننا مسؤولون عن استمرار وجودها .

ان توقف الحوار بين الشمال والجنوب ، والمفاوضات في اطار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، والنتائج القليلة التي حصلنا عليها عند تجديد اتفاقية لومي ، كل تلك الوقائع يجب أن تقنع الدول النامية بضرورة اجراء التشاور فيما بينها من أجل وضع سياسة جديدة للتنمية . ويجب أن تجد هذه الاستراتيجية الجديدة واقعا لها على مستوى ثلاثي ، وطني واقليمي ودولي .

وهذا يتطلب - على المستوى الوطني : ١ - استيلاء الشعب على الادوات الاقتصادية الاساسية للبلاد في المجالات الصناعية والطاقة والنقل والتجارة . ٢ - انشاء عملة وطنية مستقلة . ٣ - اجراء اصلاح زراعي من أجل انشاء زراعة حديثة . ٤ - انشاء هيكل صناعي دينامي ينسجم مع سياسة لتنظيم أرض الاقليم وتنميته . ٥ - وأخيرا ادماج الطبقات الاجتماعية التي حرمت من دورها المشروع الاقتصادي والاجتماعي - أي المرأة والشباب - في الكفاح من أجل التنمية .

اننا نعتقد بأن اقامة هذا النظام الاقتصادي الجديد يجب أن تسبقه اقامة منظمات اقليمية وشبه اقليمية .

ويجب أن تكون هذه المؤسسات وسائل للتنسيق وللتكامل في اطار مجتمعات أوسع وأكثر قابلية للحياة وللمهاكل الاقتصادية لدولنا التي عانت كثيرا من التفتت التعسفي ، مما أدى إلى خلق أسواق صغيرة لا تصلح للبقاء . ويجب أن يتم هذا التعاون في المجالات التالية : النقل ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والمؤسسات المصرفية ، والتجارة ، وتكوين الكوادر والمعونة الفنية .

اننا نحیی ونشجع ، في هذا الصدد ، وجود نظام اقتصادي لأمريكا اللاتينية ، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا . ان عمل هذه المؤسسات ينبغي تدعيمه من قبل منظمات الدول المنتجة للسلع الأولية ، مثل منظمة الدول المصدرة للبترول ( أوبك ) والاتحاد الدولي للدول المنتجة للبوكسيت . وانني أكتفي بذكر هاتين المؤسستين على سبيل المثال .

وانا توفرت هذه الشروط ، فانه عندئذ ، وعندئذ فقط ، سوف يكون من الممكن للدول النامية أن تتقدم ، في وقت طيب ، إلى محافل المفاوضات الدولية .

ورغم الوضع المقلق الذي أشار إليه الكثيرون من فوق هذه المنصة ، فان وفدنا يعتقد أنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يستمر في الاحتفاظ بأمل ، خاصة فيما يتعلق بالنتائج الايجابية التي يحق لنا أن ننتظرها من الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ١٩٨٠ ، المكرسة لمشاكل التنمية .

وفيما يتعلق بالاستراتيجية الجديدة ، فاننا نستطيع أن نؤكد - كممثلين للاقليم الافريقي في اطار مكتب اللجنة التحضيرية للأمم المتحدة - أن افريقيا ، بالنظر إلى متطلبات التنمية ، سوف تحتفظ بموقفها الذي عبرت عنه من قبل في الدورات السابقة للجنة التحضيرية ، ذلك الموقف الذي يتطلب أن تأخذ الاستراتيجية المستقبلية في اعتبارها ليس فقط الفجوة المتزايدة بين الشمال والجنوب ، بل أيضا وبصفة خاصة ، ضرورة تشجيع اجراءاتها وسياساتها الخاصة والمحددة لصالح المناطق الأكثر فقرا في الجنوب .

وعلى ذلك ، وبناء على مبادرات الرئيس احمد سيكوتوري ، قررت منظمة الوحدة الافريقية

في قرار صدر تحت رقم (XVI) 3.AHG/ST ، الدعوة الى اجتماع استثنائي لل قمة في لا فوس عام ١٩٨٠  
يخص فقط لدراسة الوضع الاقتصادي في افريقيا ، دون فصله عن الوضع الاقتصادي في العالم ، حتى  
نقرر الوسائل والتدابير التي تؤدي الى تشجيع التكامل الاقتصادي في قارتنا .  
وانطلاقا من هذا ، فان وفدنا مقتنع تماما بإمكانية اقامة هذا النظام الاقتصادي الجديد ،  
الذي يفيد المجتمع الدولي بأسره ، على أسس من العدالة والمساواة والمصلحة المتبادلة .  
ان خطورة الموقف الاقتصادي العالمي لا تحول اهتمام وفدنا عن مشكلة البيئة . وبالمنظر  
الى الآثار الضارة التي تلحق بالطبيعة بسبب استغلال بعض ثروات باطن الارض ، فاننا نرحب باهتمام  
بالخ بمشروع اتفاقية بشأن المحافظة على الطبيعة ، والتي تنوى زائير أن تقدمه الى دولنا لدراسته .



بخصوص التدابير التي أشارت اليها منظمة الأمم المتحدة في صالح المنطقة السودانية الساحلية ، فان بلادى سوف تولي اهتماما خاصا الى كل خطة عمل تهدف الى ضمان ، أولا ، الادارة والاستغلال الرشيدان لموارد المياه ؛ ثانيا ، الادارة والاستغلال الرشيدان لأراضي مرعى المواشي ؛ ثالثا ، اعادة التشجير .

ان جمهورية غينيا الشورية الشعبية ، وهي خزان مياه غرب افريقيا ، أصبح من المسلم بهذا الخصوص الآن أن كل كفاح ضد الجفاف في المنطقة الفرعية الساحلية ، يجب أن يكون شرطها الأساسي هو القيام في غينيا بتجهيز منابع حوض نهر الفوت ، وهو المنبع الذى تخرج منه أكبر المجارى المائية . وفي هذا الاطار ، فقد اعتمد مؤتمر القمة السادس عشر لمنظمة الوحدة الافريقية قرارا خاصا يتعلق بتطوير هذا المنبع .

ونحن لعلى يقين باستمرار الدعم الدولي وتعاون دول الساحل ، وأن مجتمع دول غرب افريقيا سوف ترحب بالمساعدة في كفاحها ضد الجفاف ، وسوف تكون المساعدة مستقبلا من قبل المجتمع الدولي بأسره .

ومنذ اعلان ميثاق منظمة الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، فان الدفاع عن حقوق الانسان لم يدرج في جدول الأعمال الا منذ أقل من سبع سنوات ، وأخذت المناقشات منذ ذلك الوقت حول هذه المسألة طابعا خاصا وأبعادا عالمية ، وهذا ليسعدنا ويشجعنا . ومن واجب دولنا أن تتمسك بحزم بكل موقف يهدف الى انتصار قضية الانسان في العالم . ومن جانبنا ، فاننا نؤيد كل اجراء يهدف الى تعزيز قضية حقوق الانسان في كل ارجاء العالم . ويرى وفد بلادى ان منظمنا لن يمكننا ان تسهم بفاعلية في قيام عالم تسود فيه حقوق الانسان الا اذا اتفقت البلدان على نظرة شمولية الى قضية الانسان في العالم . كيف يمكن في الواقع ان نوفق ما بين المفهوم الانتقائي والتمييزى بين حقوق الانسان الفرد ، والتي لا يتم الدفاع عنها الا اذا كان هناك عائد سياسي ، وبين المفهوم الشامل الذى يعتبر مسألة حقوق الانسان كجزء من مشكلة أساسية غير قابلة للتقسيم ، وأعني بها حقوق الشعوب ؟

واننا نعتقد بحزم ان مفهوم مسألة حقوق الانسان تتضمن بالضرورة حدودا ترتبط بحقيقة هي ان العالمية المعلنة للانسان لا ينسجم في مجتمعا المعاصر ، مع العالمية الواجبة الاحترام

لحقوق الانسان . فهناك اختلاف جوهري فيما بين الحقوق المعترف بها للانسان سواء أكان أبيض ، أم أسود أم أصفر ، وسواء أكان ثريا أم فقيرا - وبين تلك الحقوق التي يتمتع بها في ممارسته حياته اليومية . علينا أن نتحلى بشجاعة الاعتراف بأن حجم الانسان في مجتمعنا المعاصر لا يقاس بنفس المقياس ، وذلك بالرغم من ان العالمية في طبيعتها متماثلة تحت كافة أنواع المناخ . وان هذه الملاحظة ليست نكرانا للأبعاد الروحية والمادية للانسان بصفته فردا ؛ ولكن هذه الأبعاد لا يمكن تقييمها بصورة مناسبة بعيدا عن الأبعاد السياسية والاجتماعية للانسان والظروف السياسية والاجتماعية التي يعيش فيها .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، نفهم بصورة أفضل لماذا وجدت بلادى انه من المناسب أن تقوم خلال النصف الأول من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ بعقد ندوة عقائدية دولية تمت خلالها مناقشة مسألة حقوق الانسان وحقوق الشعوب . وتعطي الوثائق الرسمية لهذه الندوة أفضلية لحقوق الشعوب على حقوق الانسان - أو ، على الأصح ، حددت نظرة صحيحة لحقوق الانسان مع ادراج مشكلة حقوق الشعوب فيها ، والتي يكفينا جزء منها .

ويكفي لاثبات نظريات هذه الندوة ، أن نذكر انه سوف لا يمكن الدفاع الحازم عن حقوق الانسان دون أن نبدأ بعمل كل ما هو ضروري بهداف القضاء على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ؛ والقضاء على سلطة الأقلية العنصرية البيضاء في روديسيا ، واعادة حقوق الشعب الناميبي ؛ ووقف جرائم واغتياال السكان المدنيين في موزامبيق ، وأنغولا ، وزامبيا ، وبوتسوانا التي تمارس عن طريق القصف من قبل العنصريين البيض في جنوب افريقيا وروديسيا . كيف يمكننا أن نأخذ ماخذ الجدل بالدفاع عن حقوق الانسان في أماكن أخرى ، في نفس الوقت الذى يشهد فيه الشعب الفلسطينى كل حقوقه تشطب من سجل الانسانية ، بما في ذلك حقه في الحياة ؟ هل هناك حق اكثر قدسية من هذا الحق ؟ كيف يمكننا أن نضمن بفاعلية الدفاع عن حقوق الانسان في أماكن أخرى اذا كان على مقربة منا في الشرق الأوسط ، شعوب بأكملها تهان كل يوم بسبب احتلال أراضيها وبسبب قصف لبنان من قبل اسرائيل ؟ هل الدفاع عن حقوق الانسان يستلزم أيضا الدفاع عن حياة لا ثقة لشعوب بأكملها ؟ وعندما نشهد البلدان الصناعية - في الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والازماء في مانيلا وفي اجتماع المجموعة الافريقية الكاريبية ومجموعة المحيط الهادى في بروكسل -

ترفض الاعتراف بالحقوق الاقتصادية الأولية لشعوب العالم الثالث ، فهل هذه الأنازية من قبل القوى الصناعية تعتبر أيضا شكلا من أشكال انكار حقوق الانسان ؟  
انه لشيء جميل لو كان هؤلاء الصليبيين أنفسهم ، الذين يدافعون عن حقوق الانسان ، يعلنونها حربا مفتوحة ضد جميع مثالمهم هذا القرن الذي نعيش فيه ، والذي سيبدو في أعين الأجيال القادمة أقساها قسوة في تاريخ البشرية .

وفي بداية أعوام الألف الثالثة ، فان مستقبل الانسان لا يتوقف فقط على قدرة جيلنا على حل المشاكل الخاصة بالتنمية ، ولكنه يتوقف أيضا على قدرته على أن يزيل من عالمنا كل ما يشوه الانسان والشعوب . ان الانسان لا يمكنه أن يحقق على الأرض أمورا عظيمة قبل أن ينجح في أن يستعيد كل أحجائه وأبعاده : السياسية والاجتماعية والاقتصادية والروحية .

ان حزب الدولة في غينيا قد أولى الاهتمام الوثيق لمشكلة ادماج طبقات المجتمع ، شبابا وأطفالا في الكفاح الذي سبق أن أشرت اليه .

وبالتالي ، وفي اطار العام الدولي للطفل ، الذي أعلنه القرار ٣١ / ١٦٩ ( د - ٣١ ) الصادر عن الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، أنشئت في جمهورية غينيا الشعبية الثورية منذ عام ١٩٧٨ لجنة وطنية تحضيرية ، للعام الدولي للطفل ، وذلك تحت رئاسة الرفيقة أندريه توريه حرم رئيس الدولة .

ومن بين أنشطة هذه اللجنة ، التي أصبحت مؤسسة وطنية دائمة ، علينا أن نذكر : اعتماد مدونة لحماية الطفل ، واصدار طابع بريد ، واعداد برامج تعليمية اذاعية وتليفزيونية أسبوعية موجهة للأطفال ، وطبع قصص للأطفال ، وانشاء حدائق ، وتنظيم حفلات جماعية ، ومعارض للأعمال الفنية للأطفال ، وعقد ندوة وطنية مخصصة للشباب تعنى بمسائل الجنس والمراهقة ، ومسؤولية الوالدين عن تربية أطفالهما ، ودور الأجهزة التابعة لحزب الدولة في هذا المجال .

ويسعدنا أيضا زيادة ادراك ضمير المجتمع الدولي لصالح اعادة كل الحقوق للمرأة ، حقوقها في الاسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمم . ان المرأة التي لعبت في غينيا دورا رئيسيا في كفاح التحرير الوطني ، وقد استعادت اليوم جميع حقوقها ، وهي تشترك على قدم المساواة مع الرجل في كل أنشطة الحياة الوطنية .

ان وفد بلادى يؤيد تماما مشروع الاتفاقية التي تقوم منظماتنا باعدادها والذي سيؤدى ، ونحن مقتنعون بذلك ، الى القضاء على كل العوائق التي تقف في وجه ازدهار المرأة التام .

وفي الختام نرى أن الخبرة التي حصلنا عليها خلال السنوات ال ٣٥ لوجود منظماتنا يجب أن تسمح لها بأن تستجيب بفاعلية للأمال التي نبعت عند انشائها .

وانا كانت هذه النتيجة ايجابية في مجال تصفية الاستعمار ، فذلك نظرا لأن ثلثي الدول الممثلة هنا كانت تعاني من وطأة السيطرة الاستعمارية عند انشاء منظمة الأمم المتحدة ، غير انه لا يمكننا أن نقول نفس الشيء فيما يتعلق بمجالات أخرى .

وبالفعل فان التحديات الموجهة الى منظماتنا عن طريق استمرار بؤر التوتر في الجنوب الافريقي وفي الشرق الأوسط ، وفي جنوب شرقي آسيا ، وفي مناطق أخرى من العالم ، والطريق المسدود في وجه المفاوضات الاقتصادية ، تتطلب جميعها عملا عاجلا فعلا من قبل منظماتنا . ان حل هذه المشاكل يتطلب إعادة صهر لأسس ميثاق الأمم المتحدة .

اننا نفهم ، لماذا تتحلى الدول العظمى طبقا للميثاق بمسؤوليات والتزامات خاصة في المحافظة على السلم والأمن في العالم . وبالفعل فان هذه الدول هي التي تمسك بأساليب الدمار الشامل التي تهدد السلم . ولكن الدفاع والمحافظة على هذا السلم لا يمكن أن يكونا احتكارا لأية قوة كانت . ولذلك فان ميثاق الأمم المتحدة يحتاج الى إعادة النظر فيه ، وذلك لكي نوفر له جميع الأسس وكل القوة التي يحتاجها حتى يكون أكثر فعالية . وفي هذا المجال ، فاننا نتساءل عما اذا كان حق الاعتراض في أى وقت كان وفي أى ظرف - هذا الحق الذى يتمتع به البعض فيما يتعلق بالشؤون العالمية ، والزائد عن الحد والذى يمتلكه البعض بالأغلبية الكبرى - يجب أن يستمر تطبيقه في منظمة مثل منظماتنا ، المفروض فيها أن تدعو الى الديمقراطية والمساواة بين أعضائها ؟ وفي جميع الأحوال ، فاننا نؤكد التصميم الحازم لجمهورية غينيا الشعبية الثورية على العمل بالتعاون مع الأمم الأخرى حتى تتفوق حجة العقل على منطق القوة ، وتتفوق العدالة على المنطق العسكرى .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : قبل رفع الجلسة ، أود أن أخبر الجمعية العامة

بانني سوف أعلن غدا برنامج العمل للجلسات العامة المقبلة . وأود أن أذكر الأعضاء ، انه كما سبق أن أعلنت في الجلسة العامة التاسعة عشرة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ، فان الجمعية العامة ستقوم بنظر البند ٢٦ من جدول الأعمال الخاص بالعام الدولي للطفل فور انتهاء المناقشة العامة ، وذلك اعتبارا من يوم الاثنين ١٥ تشرين الأول/أكتوبر . ومرة أخرى ، فانني أرجو أولئك الذين يرغبون في المشاركة في مناقشة ذلك البند أن يسجلوا أسماءهم في قائمة المتحدثين بأسرع ما يمكن ، لأنني أعتزم اقفال هذه القائمة في الساعة ١٨ من يوم الاثنين .

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣